

النحو فى تفسير البيضاوى  
بين التأثر والتأثير

obekandi.com

إن العلوم - ومن بينها علم النحو - سلسلة متصلة الحلقات، ترتبط كل منها بما قبلها وما بعدها ارتباطاً وثيقاً، وهذا الترابط - وإن خفيت أواصره أحياناً - هو شرط تطور العلوم واتجاهها نحو النضج والاكتمال، وهو وراء كل ما نلاحظه من أوجه التشابه المنهجي وعناصر التطبيق العملي في جزئيات العلوم كافة.

وبدهى أن ذلك التشابه لا يكون مطلقاً بين أجيال العلماء في شتى مجالات العلوم، بل إن المنطقى أن تكون هناك اختلافات يصنعها التطور الزمني، والفروق الفردية بين عقول العلماء ومدى تأثرها بعوامل البيئة الجغرافية والأجواء السياسية والاجتماعية وتوجهات الفكر والثقافة في مجتمعاتها، فضلاً عن اختلاف الأجناس وما يرتبط به من قدرات عقلية قائمة على اختلاف الحضارات ومنطقاتها.

ومن هنا فإن دراسة موضع التأثير والتأثر بين بعض العلماء ينبغي ألا تنبعث من منطلق البحث عن أوجه التطابق بينهم في المنهج البحثي والتطبيق العملي، وإنما ينبغي أن يكون مبعثها دراسة أوجه الاختلافات، وما يتوقع أن يكون من أوجه الزيادة أو النقص مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما ذكرناه آنفاً من أوجه الاختلاف وزواياها العديدة.

والبيضاوى حين ضمّن تفسيره كثيراً من الحقائق النحوية لم يصدر فيها جميعاً عن فكره الذاتى فقط، وإنما تأثر في كثير منها بسابقه من النحاة ولقد تأثر به كذلك بعض لاحقيه، ولكن ذلك لم يمنع من أن يخالف من تأثر بهم أو يزيد عليهم، وأن يخالفه من أثر فيهم وأن يزيدوا عليه كذلك، ونحاول في هذا الفصل أن نبحت أوجه التأثير والتأثر من خلال ما تضمنته بعض كتب سابقه ولاحقيه من آراء نحوية أو أوجه إعرابية مدعّمين ذلك كله بنماذج وافية لتلا يغدو القول بالتأثير والتأثر أمراً مطلقاً أو مبهماً في غيبة الضوابط والأدلة.

### أولاً: تأثر البيضاوى نحويًا بسابقه في تفسيره:

صرَّح البيضاوى في مقدمة تفسيره بأخذه عن سابقه بقوله عن كتابه: «وينطوى على نكت بارعة، ولطائف رائعة، استنبطتها أنا ومن قبل من أفاضل المتأخرين، وأمائل المحققين...»<sup>(1)</sup>. ولكنه لم يصرح بأسماء هؤلاء المتأخرين، بل اكتفى بذكر أسماء بعض متقدمى النحاة: كسيبويه، والخليل، والأخفش، والمبرد، والفراء، وأبى على الفارسي، وابن جنى، وثعلب<sup>(2)</sup>... دون من عداهم ممن ظهر تأثيرهم واضحًا في تفسيره من النحاة، وأهم هؤلاء جميعًا اثنان: الزمخشري والعكبري.

#### أ) الزمخشري<sup>(3)</sup>:

لاحظ كثير ممن اطلعوا على تفسير (الكشاف) للزمخشري، وتفسير (أنوار التنزيل) للبيضاوى أوجه التشابه الواضحة بينهما إلى حد كبير، وهو ما جعلهم يقررون أن تفسير البيضاوى مختصر من (الكشاف)، وقد جزم بذلك بعض المؤرخين كصاحب (مفتاح السعادة)<sup>(4)</sup>، ومثله الداوودي في (طبقات المفسرين)<sup>(5)</sup>. ويقول حاجى خليفة عن البيضاوى وتفسيره: «... لخص فيه من (الكشاف) ما يتعلّق بالإعراب، والمعانى، والبيان»<sup>(6)</sup>. ويقول الدكتور محمد حسين الذهبى: «وقد اختصر البيضاوى تفسيره من (الكشاف) للزمخشري»<sup>(7)</sup>. وعلى ذلك فإن الحديث عن تأثر البيضاوى في تفسيره بالزمخشري من الناحية النحوية أمر لا يحتاج إلى كبير عناء لإثباته، بيد أنه يبقى علينا أن نبحث في وجوه هذا التأثر، ومدى التطابق

(1) مقدمة أنوار التنزيل 3 / 1.

(2) انظر: مصادر البيضاوى النحوية في تفسيره؛ ص 27 من هذا الكتاب.

(3) سبقت ترجمته؛ انظر: ص 28 من هذا الكتاب.

(4) انظر: مفتاح السعادة 2 / 104.

(5) انظر: طبقات المفسرين؛ للداوودي 1 / 248.

(6) كشف الظنون 1 / 186.

(7) التفسير والمفسرون 1 / 297.

أو التخالف بينهما، وما زاد فيه أحدهما على الآخر فيما يتعلّق بالحقائق النحوية ومختلف الأوجه الإعرابية توضيحاً لحقيقة العلاقة بينهما.

## وجوه تأثر البيضاوى بالزّمخشرى نحويّاً في تفسيره:

### 1 - السمات العامة للبحث النحوى :

من خلال دراسة الجانب النحوى في كلا من التفسيرين يتضح لنا أن تأثر البيضاوى بالزّمخشرى لم يقتصر على الآراء النحوية نظريّاً أو على الأوجه الإعرابية تطبيقياً فحسب، وإنما امتد ذلك التأثير ليشمل منطلقات هذه الآراء النظرية وتطبيقاتها العملية، وأعنى بها السمات العامة للبحث النحوى ذاتها، وهو ما تستطيع أن تتبينه بوضوح فيما سبق به الزّمخشرى من الأخذ بتلك السمات التى أشرنا إليها آنفاً عند البيضاوى<sup>(1)</sup> - وهذه السمات العامة هى:

### (أ) توظيف النحو فى تفسير المعنى :

وهى سمة شديدة الوضوح عند الزّمخشرى فى (الكشاف)، وكما أشرنا سلفاً فإن النحو وغيره من العلوم إنما يستعين بها المفسر لكلام الله تعالى لتوضيح معانى الآيات الكريمة، وبيان وجوه الإعجاز فى تركيبها ونظمها - ومن أمثلة هذا عند الزّمخشرى فى (الكشاف) :

(1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 23] يقول الزّمخشرى: «... (من مثله) متعلق بسورة، صفة لها؛ أى بسورة كائنة من مثله، والضمير لـ (ما نزلنا)، أو لـ (عبدنا)... والكلام برّد الضمير إلى المنزّل أحسن ترتيباً، وذلك أن الحديث فى المنزّل لا فى المنزّل عليه، وهو مسوق إليه، ومربوط به، فحقه ألا ينفك عنه برّد الضمير إلى غيره؛ ألا ترى أن المعنى: وإن ارتبتم فى أن هذا القرآن منزّل من عند الله، فهاتوا أنتم نبذاً مما يمثله ويجانسه... وقضية الترتيب لو كان الضمير مردوداً إلى رسول الله ﷺ أن يقال: وإن ارتبتم فى قرآن محمد أمّنزل عليه فهاتوا قرآناً من مثله... ولأنهم إذا حوطبوا جميعاً، وهم الجم الغفير أن يأتوا بطائفة يسيرة من جنس ما أتى

(1) انظر: المباحث النحوية وسماتها العامة فى تفسير البيضاوى فى الفصل الثالث من هذا الكتاب.

به واحد منهم كان أبلغ في التحدى من أن يقال لهم: ليأت واحد آخر بنحو ما أتى به هذا الواحد<sup>(1)</sup>. فقد جعل الزمخشرى من قاعدة عود الضمير إلى الاسم الظاهر المطابق له أداة طيعة بها يفسر المعنى، ويكشف خفاياه.

(2) وحين يفسر قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [البقرة:235] يقول الزمخشرى: «... (إلا أن تقولوا قولاً معروفاً)، وهو أن تعرضوا ولا تصرحوا، فإن قلت: بِمَ يتعلّق حرف الاستثناء؟ قلت: بـ(تواعدوهن)، أى لا تواعدوهن مواعدة قط إلا مواعدة معروفة - غير منكورة؛ أى لا تواعدوهن بأن تقولوا، أى لا تواعدوهن إلا التعريض، ولا يجوز أن يكون الاستثناء منقطعاً من (سرّاً) لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلا التعريض<sup>(2)</sup>. فقد جعل حرف الاستثناء متعلقاً بقوله: (لا تواعدوهن)، وفسّر معنى الآية على ذلك فجاء المعنى صحيحاً، وأما على جعل الاستثناء منقطعاً من (سرّاً) فإنه يؤدى إلى تغيير مضمون الآية، ويقود إلى معنى فاسد غير متسق مع سياقها.

(3) وفي تفسيره قوله جَلَّ وعلا: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَآءِ تَيْمُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء:19] يقول الزمخشرى: «... فإن قلت (تعضلوهن) ما وجه إعرابه؟ قلت: النصب عطفًا على (أن ترثوا) و(لا) لتأكيد النفي؛ أى لا يحل لكم أن ترثوا النساء ولا أن تعضلوهن، فإن قلت: أى فرق بين تعدية (ذهب) بالياء، وبينها بالهمزة؟ قلت: إذا عدى بالياء فمعناه الأخذ والاصطحاب؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِوَدَّ﴾ [يوسف:15]... وأما الإذهاب فكالإزالة، فإن قلت: (إلا أن يأتين) ما هذا الاستثناء؟ قلت: هو استثناء من أعم عام الظرف أو المفعول له، كأنه قيل: ولا تعضلوهن في جميع الأوقات إلا وقت أن يأتين بفاحشة، أو: ولا تعضلوهن لعله من العلل إلا لأن يأتين بفاحشة، فإن قلت: من أى وجه صح قوله: (فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا) جزاء للشرط؟ قلت: من حيث إن المعنى: فإن كرهتموهن فاصبروا

(1) الكشاف 1/ 241 - 243.

(2) الكشاف 1/ 373.

عليهن مع الكراهة؛ فلعل لكم فيما تكرهونه خيراً كثيراً ليس فيما تحبونه»<sup>(1)</sup>. فهو يسوق الحكم النحوى ثم يتبعه بتفسير المعنى عليه؛ حتى لتكاد تقطع بأن المعنى لا يتضح لك إلا فى ضوء القاعدة النحوية.

4) وعندما يفسر قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ لِيَسْجَنَ وَلِيَكُونَ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف:32]

يقول الزمخشري: «فإن قلت: الضمير فى (أمره) راجع إلى الموصول أم إلى يوسف؟ قلت: بل إلى الموصول، والمعنى: ما أمر به، فحذف الجار، كما فى قولك: أمرتك الخير، ويجوز أن تجعل (ما) مصدرية، فيرجع إلى يوسف، ومعناه: ولئن لم يفعل أمرى إياه، أى موجب أمرى ومقتضاه»<sup>(2)</sup>. فقد ذكر أن الضمير فى (أمره) مرجعه إلى (ما) إن جعلتها موصولة، ولا يكون مرجعه إلى (يوسف) عليه السلام، وفسر معنى الآية على هذا الحكم، ثم ذكر أنك لو جعلت (ما) مصدرية عاد الضمير إلى (يوسف)، ثم أعاد تفسير معنى الآية على ذلك، فقد صار للآية الواحدة معنيان استناداً إلى تحكيم قواعد النحو فيها.

ولعلك واجد فى كل صفحة من هذا التفسير - إن لم يكن فى كل آية منه - أمثلة تؤكد وضع الزمخشري قواعد علم النحو فى خدمة تفسير المعنى وتوضيحه، وهى سمة أخذها عنه البيضاوى كما ذكرناه فى موضعه<sup>(3)</sup>.

### ب - تعليبه للأحكام النحوية التى يوردها :

وهو أمر غالب على الزمخشري؛ واضح عنده، وتستطيع أن تلمسه من خلال النماذج

التالية:

1) حين يفسر قوله تعالى: ﴿وَيَنْقُورُ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [هود:64] فإنه يقول: (آية)

نصب على الحال، قد عمل فيها ما دل عليه اسم الإشارة من معنى الفعل، فإن قلت: فبم

(1) الكشف 1 / 515.

(2) الكشف 2 / 318.

(3) انظر: (توظيف النحو فى خدمة المعنى) عند البيضاوى؛ ص 91 من هذا الكتاب.

يتعلق (لكم)؟ قلت: بـ (آية) حالاً منها متقدمة، لأنها لو تأخرت لكانت صفة لها، فلما تقدمت انتصبت على الحال<sup>(1)</sup>، فإن (آية) نكرة، و(لكم) حال منها يجب تقدمها عليها، وعلّة ذلك - كما ذكر الزّمخشرى - أنها لو تأخرت عنها لصارت صفة لها<sup>(2)</sup>، فقد أتبع الحكم علته، لتهدأ نفس القارئ ويقنع عقله.

(2) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِكَلِمَتِهِ مِنْهُ أَسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُفْرَبِينَ﴾ [آل عمران: 45]، يقول الزّمخشرى: «... (وجيهاً) حال من (كلمة)... وصحّ انتصاب الحال من النكرة لأنها موصوفة»<sup>(3)</sup>. فقد أتت الحال من النكرة، والعلّة وصف النكرة، لأنه يقربها من المعرفة، فيجوز مجيء الحال منها<sup>(4)</sup>.

(3) وعند تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَاءٍ بِيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: 4] يقول الزّمخشرى: «... فإن قلت: لا يقال: جاءني زيد هو فارس، بغير واو، فما بال قوله: (هم قائلون)؟ قلت: قدّر بعض النحويين الواو محذوفة، ورده الزّجاج، وقال: لو قلت: جاءني زيد راجلاً أو هو فارس، أو: جاءني زيد هو فارس، لم يحتج إلى واو، لأن الذكر قد عاد إلى الأول، والصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استئثقالاً لاجتماع حرفي عطف، لأن واو الحال هي واو العطف استُعيرت للوصل، فقولك: جاءني زيد راجلاً أو هو فارس، كلامٌ فصيح وارد على حده، وأما: جاءني زيد هو فارس، فخبث»<sup>(5)</sup>. فقد علّل حذف الواو من جملة الحال في الآية الكريمة باستئصال اجتماع حرفي عطف، إذ واو الحال هي

(1) الكشاف 2/ 279.

(2) كما في قول طرفة: (لمية موحشا طلل)؛ فإن (موحشا) حال من (طلل) ولو تأخر عنها وقلت: لمية طلل موحش - لكان صفة [انظر: التبصرة والتذكرة؛ للصيمري 1/ 298 - 299، المفصل؛ للزّمخشرى، ص 63، وشرحه لابن يعيش 2/ 62، أوضح المسالك 2/ 309 - 310].

(3) الكشاف 1/ 430.

(4) كقولك: أتاني رجل فقير سائلاً [انظر: شرح الرضى على الكافية 1/ 204، أوضح المسالك 2/ 312، همع الهوامع 1/ 240، شرح الأشموني 2/ 175].

(5) الكشاف 2/ 66 - 67.

في الأصل واو عطف استعيرت لوصل جملة الحال بصاحبها، ثم علل جواز نحو: جاءنى زيد راجلاً أو هو فارس، بأنها معطوفة على حال فحذف الواو فيها لا يلبس، لتقدم الحال عليها، وعطفها على تلك الحال يؤكد حالتها؛ بخلاف نحو: جاءنى زيد هو فارس؛ إذ الجملة تحتل الاستئناف، وهو الأقرب فيها، ولذا حكم على مثل ذلك بأنه كلام خيبي<sup>(1)</sup>.

فالزَّمخشرى - كما رأيت - حريص على اتباع الحُكم النحوى بعلته حتى يكون مقبولاً عند قارئه، أو هي سمة أخذها عنه البيضاوى كما أسلفنا<sup>(2)</sup>.

### ج - الاستقصاء والإحاطة :

وهي ظاهرة أوضح ما تكون عند الزَّمخشرى في (الكشاف)؛ ومن أمثلة ذلك عنده:

(1) في تفسيره قوله تعالى: ﴿الْمَصَّ ۝ كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: 1-2] يقول الزَّمخشرى: « (كتاب) خبر مبتدأ محذوف؛ أى هو كتاب، و(أنزل إليك) صفة له... فإن قلت: بِمَ تعلق قوله (لتنذر)؟ قلت: بـ(أنزل)، أى أنزل إليك لإنذارك به، أو بالنهى<sup>(3)</sup>، لأنه إن لم يخفهم أنذرهم، فإن قلت: فما محل (ذكرى)؟ قلت: يحتل الحركات الثلاث: النصب بإضمار فعلها؛ كأنه قيل: لتُنذر به وتذكر تذكيراً، لأن الذكرى اسم بمعنى التذكير... والرفع عطفاً على (كتاب)، أو بأنه خبر مبتدأ محذوف... والجر عطفاً على محل (أن تنذر)؛ أى للإنذار وللذكرى<sup>(4)</sup>. فقد استقصى متعلق الجار والمجرور (لتنذر) على وجهين، واستقصى موضع (ذكرى) على أربعة أوجه: الرفع على وجهين، والنصب والجر كل على وجه<sup>(5)</sup>.

(1) ذكر الفراء: أن علة حذف الواو أنهم استقلوا نسقاً على نسق، ويجوز ذكرها [انظر: معانى القرآن؛ للفراء 1/372].. وقد خطأه الزَّجَّاج معللاً حذفها بالاكْتفاء بالضمير، تقول: جاءنى زيد راجلاً أو هو ماشى، وكذا يجوز: جاءنى زيد هو فارس [انظر: قول الزَّجَّاج في تفسير القرطبي 7/160].

(2) انظر: سمة تعليل الأحكام النحوية عند البيضاوى؛ ص 102 من هذا الكتاب.

(3) يعنى في قوله تعالى: (فلا يكن في صدرك حرج منه).

(4) الكشاف 1/65 - 66.

(5) ومع ذلك فقد زاد عليه البيضاوى بأن (كتاب) قد يكون خبراً لقوله (المص) على أنه اسم السورة أو القرآن، وأن الفاء (فلا يكن) تحتل العطف والجواب [انظر: الأنوار 1/331].

(2) وحين فسّر قوله جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ ۗ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: 151] يقول الزّمخشرى: «... (ما حرّم) منصوب بفعل التلاوة؛ أى اتل الذى حرّم ربكم، أو يجرم، بمعنى أقل؛ أى حرّم ربكم، لأن التلاوة من القول و(أن) فى (ألا تشركوا) مفسرة، و(لا) للنهى، فإن قلت: هلاً قلت: هى التى تنصب الفعل، وجعلت (ألا تشركوا) بدلاً من (ما حرّم)؟ قلت: وجب أن يكون (لا تشركوا) و(لا تقربوا) و(لا تقتلوا) و(لا تتبعوا السبل) نواهى لانعطاف الأوامر عليها.. وهى (وبالوالدين إحساناً)؛ لأن التقدير: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، و(أوفوا) و(إذا قلتم فاعدلوا) و(وبعهد الله أوفوا)... فإن قلت: إذا جعلت (أن) مفسرة لفعل التلاوة، وهو معلق بـ (ما حرّم ربكم) وجب أن يكون ما بعده منهياً عنه محرماً كله؛ كالشرك وما بعده مما دخل عليه حرف النهى - فما تصنع بالأوامر؟ قلت: لما وردت هذه الأوامر مع النواهى، وتقدمهن جميعاً فعل التحريم، واشتركن جميعاً فى الدخول تحت حكمه؛ علم أن التحريم راجع إلى أضدادها؛ وهى الإساءة إلى الوالدين، وبخس الكيل والميزان، وترك العدل فى القول، ونكث عهد الله<sup>(1)</sup>. فقد استقصى وأحاط بأطراف الآية الكريمة معنى وإعراباً<sup>(2)</sup>.

(3) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هَدَىٰ لِشَرٍّ﴾ [البقرة: 1-2] يقول الزّمخشرى: «فإن قلت: أخبرنى عن تأليف (ذلك الكتاب) مع (الم)، قلت: إن جعلت (الم) اسماً للسورة ففى التأليف وجوه: أن يكون (الم) مبتدأ، و(ذلك) مبتدأ ثانياً، و(الكتاب) خبره. والجملة خبر المبتدأ الأول.. وأن يكون (الكتاب) صفة؛ ومعناه: هو ذلك الكتاب الموعود.. وأن يكون (الم) خبر مبتدأ محذوف؛ أى هذه (الم)، ويكون (ذلك) خبراً ثانياً، أو بدلاً: على أن (الكتاب) صفة.. وأن يكون (الم) جملة، (ذلك الكتاب) جملة أخرى، وإن جعلت (الم) بمنزلة الصوت، كان (ذلك) مبتدأ خبره (الكتاب)؛ أى ذلك الكتاب المنزّل هو الكتاب الكامل، أو

(1) الكشاف 61/2.

(2) انظر: إعراب هذه الآية عند البيضاوى فى الأنوار 1/326 - 327، والعكبرى فى التبيان 1/547 - 548، والنحاس فى إعرابه للقرآن 2/106، والقرطبي فى تفسيره 7/130.

(الكتاب) صفة، والخبر ما بعده، وقدّر المبتدأ محذوفاً؛ أى هو - يعنى المؤلّف من هذه الحروف - ذلك الكتاب... ومحل (هُدى للمتقين) الرفع، لأنه خبر مبتدأ محذوف.. أو خبر مع (لا ريب فيه)، (ذلك)، أو مبتدأ إذا جعل الظرف المقدم خبراً عنه، ويجوز أن ينصب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة أو الظرف<sup>(1)</sup>. وأحسب أنه استوعب كافة الوجوه الممكنة في إعراب الآية، ولم يدع مجالاً لمستزيد<sup>(2)</sup>.

فسمة الاستقصاء والحرص على الإحاطة بكافة جوانب ما يتعرض له من وجوه النحو في الآيات - هى سمة أصيلة عند الزّخشرى، وقد أخذها عنه البيضاوى كما أشرنا إليه في موضعه<sup>(3)</sup>.

#### د - الترجيح والاختيار بين الآراء النحوية :

تظهر هذه السمة عند الزّخشرى كثيراً عند عرضه لكثير من الآراء النحوية والوجوه الإعرابية التى يوردها في تفسيره؛ ومن أمثلة ذلك:

(1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: 137] يقول الزّخشرى: «وقرى (زَيْن) على البناء للفاعل الذى هو (شركاؤهم) ونصب (قتل أولادهم) و(زَيْن) على البناء للمفعول الذى هو القتل، ورفع (شركاؤهم) بإضمار فعل دل عليه (زَيْن)، كأنه قيل: لما قيل: زين لهم قتل أولادهم: من زينه؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم.. وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف؛ فشىء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ:

(1) الكشف 1/ 111 - 120.

(2) انظر إعراب الآية عند البيضاوى في الأنوار 1/ 16 - 17، والعكبرى في التبيان 1/ 14 - 16، والفخر الرازى في مفاتيح الغيب 1/ 384.

(3) انظر: ظاهرة استقصاء النحو عند البيضاوى؛ ص 161 من هذا الكتاب.

## \* زج القلوص أبا مزادة \* (1)

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبة بالياء، ولو قرئ بجر الأولاد والشركاء، لكان الأولاد شركاءهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب<sup>(2)</sup>. فهو يختار قراءة غير ابن عامر التي حمل عليها حملة شديدة لقراءته التي فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وهو عند أكثر النحاة لا تقع إلا في ضرورة الشعر وإن رضيه بعضهم<sup>(3)</sup>.

(2) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: 25] يقول الرّمخسرى: «... (لا تُصِيبَنَّ) لا يخلو من أن يكون جواباً للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة لـ (فتنة)، فإذا كان جواباً فالمعنى: إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة، ولكنها تعمّكم، وإذا كان نهياً بعد أمر فكأنه قيل: واحذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل: لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم خاصة، وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول، كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولاً فيها: لا تصيبَنَّ، ونظير قوله:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط؟<sup>(4)</sup>

(1) عجز بيت لا يُعرف قائله وصدره (فزججتها بمزجة)؛ وهو من شواهد: [الإنصاف 2/ 427، خزانة الأدب 2/ 251، كافية الرضى 1/ 270، الخصائص 1/ 406 وغيرها]، وزججتها: دفعها بالزج؛ وهو حديد في أسفل الرمح، والقلوص: الناقة الشابة، والشاهد فيه: الفصل بين المصدر (زج) والمضاف إليه (أبى مزادة) بمفعول المصدر.

(2) الكشف 2/ 45.

(3) انظر: كافية الرضى 1/ 270، أوضح المسالك 3/ 179 - 180، همع الهوامع 2/ 52، شرح الأشموني 3/ 275 - 276.

(4) هذا بيت من الرجز نُسب للعجاج بن رؤبة، وقيل لغيره، وهو من شواهد: [الإنصاف 1/ 115، أوضح المسالك 3/ 310، شرح التصريح؛ لخالد الأزهرى 2/ 112، شرح الأشموني 3/ 64]، والشاهد فيه مجيء الجملة الطلبية صفة للنكرة؛ وهو على تقدير قول محذوف، والمدق: اللبن المخلوط بالماء، ويروى (بضريح) [انظر: اللسان - ضريح].

أى بمدق مقول فيه هذا القول.. ويعضد المعنى الأخير قراءة ابن مسعود: (لتصييناً) على جواب القسم المحذوف<sup>(1)</sup>. فهو يختار التوجيه الإعرابى بأن تكون (لا تصييناً) صفة لـ (فتنة) على إرادة القول، ويأتى له بشاهد يدل على جوازه، وقراءة تعضده<sup>(2)</sup>.

(3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: 30] يقول الزمخشري: «... (عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ) مبتدأ وخبر، كقوله (المسيح ابن الله)، و(عُزَيْرُ) اسم أعجمى كـ(عازر، وعيزار، وعزرائيل)، ولعجمته وتعريفه امتنع صرفه، ومن نَوَّن جعله عربياً.. وأما قول من قال: سقوط التنوين لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: (أحد الله)<sup>(3)</sup>، ولأن الابن وقع وصفاً والخبر محذوف، وهو معبودنا فتمحّل عن مندوحة<sup>(4)</sup>. فهو ينكر قول من يرى أن حذف التنوين من (ابن) للساكنين وإعرابه صفة والخبر محذوف، ويصفه بالتمحّل<sup>(5)</sup>. ومن هذه النماذج - وغيرها كثير في (الكشاف) - نلمس أصالة هذه السمة عنده، ولذا فقد نقلها عنه البيضاوى وأتسم بها ما أورده في تفسيره من النحو كما أشرنا إليه من قبل<sup>(6)</sup>.

#### هـ - حشد الأدلة على الحكم النحوى :

وهو أمر يؤكده حرص الزمخشري على تأكيد ما يذكره من الأحكام النحوية بجمع الأدلة المتعددة خلف تلك الأحكام؛ ويمكننا أن نلمس ذلك من النماذج التالية:

(1) الكشاف 2/ 152 - 153.

(2) انظر إعراب الآية في: التبيان؛ للعكبرى 2/ 621، تفسير القرطبي 7/ 375، وانظر: تفسير البيضاوى 1/ 380.

(3) الإخلاص: 1-2.

(4) الكشاف 2/ 185.

(5) انظر إعراب الآية في: إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/ 236 - 237، التبيان؛ للعكبرى 2/ 640، تفسير القرطبي 8/ 116، تفسير البيضاوى 1/ 402.

(6) انظر: الترجيح والاختيار عند البيضاوى؛ ص 126 من هذا الكتاب.

(1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۗ وَإِنْ يَخَذِلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ۗ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: 160] يقول الزمخشري: «... وقرأ عبيد بن عمير (وإن يخذلكم)، من أخذله إذا جعله مخذولاً، وفيه ترغيبٌ في الطاعة، وفيما يستحقون به النصر من الله تعالى والتأييد، وتحذير من المعصية، ولما يستحقون به النصر من الله تعالى والتأييد، وتحذير من المعصية، ولما يستوجبون به العقوبة بالخذلان»<sup>(1)</sup>. فهو يستدل على صحة المعنى الناشئ عن القراءة بضم الياء على جعل فعله رباعياً مبدوءاً بالهمزة للتعدية، وكلها أدلة من المعنى كما رأيت.

(2) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَلَكًا فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: 7] يقول الزمخشري: «وقرئ (فيكون) بالرفع؛ فإن قلت: ما وجه الرفع والنصب في (فيكون)؟ قلت: النصب لأنه جواب (لولا) بمعنى هلاً، وحُكمه حُكم الاستفهام، والرفع على أنه معطوف على (أنزل)، ومحل الرفع، ألا تراك تقول: لولا ينزل، بالرفع، وقد عطف عليه (يلقى) و(يكون)<sup>(2)</sup> مرفوعين، ولا يجوز النصب فيهما، لأنهما في حُكم الواقع بعد (لولا)، ولا يكون إلا مرفوعاً»<sup>(3)</sup>. فقد علل الرفع في (فيكون) بعطفه على الفعل الواقع بعد (لولا) وهو (أنزل)، واستدل على رفعه بأمرين: أنه لو وقع مضارعاً لُرفع، وبأنه قد عطف عليه فعلاً مرفوعاً وهما (يلقى) و(يكون)؛ وهما مرفوعان كذلك.

(3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلِّ كَفَّارٍ عِنْدِي﴾ [ق: 24] يقول الزمخشري: «... (ألقيا) خطابٌ من الله تعالى للملكين السابقين: السائق والشهيد... ويجوز أن يكون خطاباً للواحد على وجهين: أحدهما: قول المبرد: إن تثنية الفاعل نزلت منزلة تثنية الفعل، لاتحادهما، كأنه قيل: «ألق ألق» للتأكيد.. والثاني: أن العرب أكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان،

(1) الكشاف / 1 / 475.

(2) وهما من قوله تعالى: ﴿أَوْ يُبْقَىٰ بِآيَةٍ ۚ كَذَّبُوا وَهُمْ أَصْحَابُ السُّورَةِ﴾ [الفرقان: 8].

(3) الكشاف / 3 / 82 - 83.

فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليلي، وصاحبي، وقفاء، وأسعداء؛ حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين - عن الحجاج أنه كان يقول: يا حرسى اضربا عنقه»<sup>(1)</sup>.

فسمة حشد الأدلة على الحكم النحوي لا تخفى عند الزمخشري، وقد استلهمها منه البيضاوى كما أسلفنا في موضعه<sup>(2)</sup>.

### و- الاستشهاد يُشعر المحدثين في المعنى :

فقد استشهد الزمخشري بيت لأبي تمام؛ عندما تعرّض لتفسير قوله تعالى: ﴿كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [البقرة: 20] حيث يقول الزمخشري: «... و(أظلم) يحتمل أن يكون غير متعد؛ وهو الظاهر، وأن يكون متعدياً منقولاً من ظلم الليل، وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب (أظلم) على ما لم يسم فاعله - وجاء في شعر حبيب بن أوس:

هما أظلما حالي ثمت أجلبيا      ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب<sup>(3)</sup>

وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه ثبت الحماسة فيقتنعون بذلك لو ثوقهم بروايته وإتقانه»<sup>(4)</sup>.

وقد نقل عنه البيضاوى ذلك متعللاً بها ذكره الزمخشري هنا<sup>(5)</sup>.

هذا ما اجتمع عليه من السمات، وإن كان الحق يقتضينا أن نُشير إلى أن الزمخشري يزيد على البيضاوى في بعض الخصائص الأخرى وهي:

(1) الكشاف 7/4.

(2) انظر: تعديد الأدلة على الحكم النحوي عند البيضاوى؛ ص 144 من هذا الكتاب.

(3) سبق تخريج هذا البيت؛ ص 68 من هذا الكتاب.

(4) الكشاف 1/220.

(5) انظر: أنوار التنزيل 1/34.

**(1) النزعة التعليمية :**

وهي سمة تبرز بوضوح في تفسير الزمخشري؛ حيث يوجه كلامه إلى مخاطب يعلمه كقوله: (فإن قلت: كذا... قلت: كذا وكذا)، وكقوله: (ألا تراك تقول: كذا وكذا)... وكافتراضه أسئلة تأتيه من المتعلمين على يديه وإعطاء الأجوبة الكافية الشافية لها، وهي نزعة ماثورة في معظم صفحات (الكشاف)، وهو ما لا نجده عند البيضاوي.

**(2) الإكثار من النحو :**

وهي سمة لا ينكرها من اطلع على التفسيرين؛ فالزمخشري كثير التعرض للمسائل النحوية، وهو كذلك يطيل الكلام فيها وييسطه ويفرعه ويفصله، وهو ما لا تجده عند البيضاوي، ولعل عذره في ذلك أنه وضع تفسيره مختصراً، فلا ينبغي لنا أن نتوقع منه أن يتوسع في النحو توسع الزمخشري<sup>(1)</sup>.

**(3) التوسع في القراءات :**

لا ريب أن الزمخشري قد توسع في إيراد القراءات، وأفاض القول في تخريجها، وعنى بذكر أسماء القراء، وهو ما لاحظته كل من كتبوا عن (الكشاف) من الباحثين<sup>(2)</sup>، وهو ما لا نجده عند البيضاوي في تفسيره الموجز<sup>(3)</sup>.

**(4) التهجم على القراء :**

سار الزمخشري على نهج قدامى النحاة في تخطئة القراء ونعت قراءاتهم بالغلط واللحن، وتميز الزمخشري بحدة الهجوم على القراء وقسوة عباراته الناقدة لهم، اعتقاداً منه أن القراءة رأى وترجيح من القارئ لا رواية ونقل، فقد يصف قراءة بأنها (مرذولة)<sup>(4)</sup>، ويصف أخرى

(1) انظر: التفسير والمفسرون 1/ 298.

(2) انظر: النحو في كتب التفسير 1/ 827.

(3) انظر: موقف البيضاوي من القراءات؛ ص 48 من هذا الكتاب.

(4) وهو ما قاله عن قراءة ابن محيصن (أطره) من قوله تعالى: ﴿هُنَّ أَصْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾ [البقرة: 126]، [وانظر: الكشاف 1/ 311].

بأنها (سمجة مردودة) (1)، أو يصف إسقاط حرف لغير علة بأنه (إجحاف) (2) من القارئ، ونحو ذلك (3). والبيضاوى وإن شاركه في تخطئة القراء أحياناً، إلا أنه لا يتهم على القراء ولا يقسو في نقله لهم تهجم الزمخشري وقسوته (4).

(1) يعنى: قراءة ابن عامر برفع القتل ونصب الأولاد، وجر الشركاء على الفصل بين المتضايين بمفعول المصدر المضاف في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُجِرَ لِكثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: 137]، [انظر: الكشاف 2/ 54].

(2) وذلك في قراءة إسكان الراء من (أرنا) في قوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَتَابِعَهَا﴾ [البقرة: 128]، [انظر: الكشاف 1/ 311].

(3) انظر: النحو وكتب التفسير وما بعدها 1/ 727.

(4) انظر: موقف البيضاوى من القراءة؛ ص 57 من هذا الكتاب.

## 2 - الآراء النحوية والأوجه الإعرابية :

أكثر البيضاوى من الأخذ بما أورده الزمخشري في تفسيره من الآراء النحوية والأوجه الإعرابية، وهى كثيرة دفعت بعض من كتبوا عنها يقررون: «أن البيضاوى فى الإعراب معتمد على (الكشاف) بتلخيصه منه، واتباعه للزمخشري فيه واضح جداً»<sup>(1)</sup>.. والقول عن نقل البيضاوى عن (الكشاف): «والنقل عنه كثير كثيرة غامرة فى تفسير البيضاوى»<sup>(2)</sup>. وما نجده فى تفسير البيضاوى ما يثبت هذا ويؤكد.

ولكن تبعية البيضاوى لأقوال الزمخشري التى أوردها فى تفسيره (الكشاف) لم تكن مطلقة، فإن البيضاوى قد يختار غير قول الزمخشري أو يحكيه بما يشير إلى ضعفه، وقد يتوسع ويزيد عما يورده الزمخشري، وهو ما نحاول إثباته ودعمه بنماذج مقارنة من كلا التفسيرين :

## أ - أخذ البيضاوى عن الزمخشري :

(1) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [البقرة: 235] يقول الزمخشري: (... ولا يجوز أن يكون استثناء منقطعاً من (سراً) لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلا التعريض...)<sup>(3)</sup>.. وفيها يقول البيضاوى: (... وقيل: إنه استثناء منقطع من (سراً) وهو ضعيف، لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلا التعريض وهو غير موعود)<sup>(4)</sup>. فما زاد البيضاوى عما ذكره الزمخشري شيئاً.

(2) وفى تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيَحَدَّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: 30] يقول الزمخشري: (... (يوم تجد) منصوب بـ (تود)، والضمير فى (بينه) لليوم؛ أى يوم القيامة حين تجد كل نفس

(1) النحو وكتب التفسير 2 / 875.

(2) المرجع السابق 2 / 877.

(3) الكشاف 1 / 373.

(4) الأنوار 1 / 126.

خيرها وشرها حاضرين تتمنى لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهوله أمداً بعيداً، ويجوز أن ينتصب (يوم تجد) بمضمر نحو ذكر، ويقع على (ما عملت) وحده، ويرتفع (ما عملت) على الابتداء، و(تود) خبره؛ أى والذي عملته من سوء تود هي لو تباعد ما بينها وبينه، ولا يصح أن تكون (ما) شرطية، لارتفاع (تود)، فإن قلت: فهل يصح أن تكون شرطية على قراءة عبدالله (ودت)؟ قلت: لا كلام في صحته، ولكن الحمل على الابتداء والخبر أوقع في المعنى، لأنه حكاية الكائن في ذلك اليوم، وأثبت لموافقته قراءة العامة، ويجوز أن يعطف (وما عملت) على (ما عملت) ويكون (تود) حالاً<sup>(1)</sup>.

وفي تفسير الآية ذاتها يقول البيضاوى: «... (يوم) منصوب بـ (تود)؛ أى تتمنى كل نفس يوم تجد صحائف أعمالها، أو جزاء أعمالها من الخير والشر حاضرة... لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهوله أمداً بعيداً، أو بمضمر نحو اذكر، و(تود) حال من الضمير في (عملت)، أو خبر لـ (ما عملت من سوء) و(تجد) مقصور على (ما عملت من خير).. ولا تكون (ما) شرطية لارتفاع (تود)، وقرئ (ودت).. وعلى هذا يصح أن تكون (ما) شرطية، ولكن الحمل على الخبر أوقع معنى؛ لأنه حكاية كائن، وأوفق للقراءة المشهورة<sup>(2)</sup>. فتكاد لا تجد اختلافاً بين العبارتين فيما تضمنته من الأحكام النحوية ومردوداتها على المعنى، إلا أن تجد عبارة البيضاوى أوجز لتناسب تفسيره المختصر.

3) وفي تفسير قوله جل شأنه: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَأَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ [المائدة: 25] يقول الزمخشري: «وفي إعراب (أخى) وجوه: أن يكون منصوباً عطفاً على (نفس)، أو على الضمير في (إنى)، بمعنى: لا أملك إلا نفسي، وأخى لا يملك إلا نفسه... ومرفوعاً عطفاً على محل (إن) واسمها، كأنه قيل: أنا لا أملك إلا نفسي وهارون كذلك لا يملك إلا نفسه، أو على الضمير في (لا أملك)، وجاز للفصل، ومجروراً

(1) الكشاف / 1 / 423.

(2) الأنوار / 1 / 155.

عطفًا على الضمير في (نفسى)؛ وهو ضعيف، لقُبْح العطف على الضمير المجرور إلا بتكرير الجار»<sup>(1)</sup>.

وفي تفسيرها يقول البيضاوي: «... ويحتمل نصبه عطفًا على (نفسى) أو على اسم (إن) ورفع عطفًا على الضمير في (لا أملك)، أو على محل (إن) واسمها وجره عند الكوفيين عطفًا على الضمير في (نفسى)»<sup>(2)</sup>. فالآراء واحدة، والأوجه الإعرابية متطابقة بلا زيادة، أو نقصان.

4) وعند تفسير قوله جَلَّ وعلا: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: 137] يقول الزّخشي: «... وقرئ (زَيْن) على البناء للمفاعِل وهو (شركاؤهم) ونصب (قتل أولادهم)، و(زَيْن) على البناء للمفعول الذي هو القتل، ورفع (شركاؤهم) بإضمار فعل دل عليه (زين) كأنه قيل: لما قيل: زَيْن لهم قتل أولادهم، قيل: من زينه؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم.. وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف؛ فشىء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشّعْر لكان سمجًا مردودًا، كما سمج ورُدّ:

### \* زج القلوص أبي مزادة \*<sup>(3)</sup>

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحُسن نظمه وجزالته»<sup>(4)</sup>.

ويقول البيضاوي في تفسير الآية نفسها: «... (شركاؤهم) من الجن أو من السدنة، وهو فاعل (زَيْن). وقرأ ابن عامر (زين) على البناء للمفعول الذي هو القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء بإضافة القتل إليه مفصلاً بينهما بمفعوله، وهو ضعيف في العربية معدودًا من ضرورات الشعر كقوله:

(1) الكشاف / 1 / 605.

(2) أنوار التنزيل / 1 / 262.

(3) سبق توثيقه؛ ص 164 من هذا الكتاب.

(4) الكشاف / 2 / 54.

## فزوجتها بمزجة زَجَّ القلوس أبى مزادة

وقرى بالبناء للمفعول وجر (أولادهم) ورفع (شركاؤهم) بإضمار فعل دل عليه (زين)<sup>(1)</sup>. فالمضمون واحد مع اختلاف العبارتين.

(5) وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: 4] يقول الزمخشري: «... (هم قائلون) حال معطوف على (بيئاتنا)، كأنه قيل: فجاءهم بأسنا بائتين أو قائلين، فإن قلت: هل يقدر حذف المضاف الذى هو الأصل قبل (قرية)، وقبل الضمير فى (أهلكتناها)؟ قلت: إنما يقدر المضاف للحاجة، ولا حاجة، لأن القرية تُهلك كما يُهلك أهلها، وإنما قدرناه قبل الضمير فى (فجاءها) لقوله (أو هم قائلون)... فإن قلت: لا يقال: جاءنى زيد هو فارس، بغير واو، فما بال قوله (هم قائلون)؟ قلت: فذر بعض النحويين الواو محذوفة، ورده الزجاج وقال: لو قلت: جاءنى زيد راجلاً أو هو فارس، أو جاءنى زيد هو فارس؛ لم يحتج فيه إلى واو، لأن الذكر قد عاد إلى الأول، والصحيح: أنها إذا عطف على حال قبلها حذفت الواو استثقلاً لاجتماع حرفى عطف، لأن واو الحال هى واو العطف استُعيرت للوصل... فقولك: جاءنى زيد راجلاً أو هو فارس، كلام فصيح وارد على حده، وأما جاءنى زيد هو فارس... فخبيث»<sup>(2)</sup>.

ويقول البيضاوى فى تفسيرها: «... (بيئاتنا) مصدر وقع موقع الحال، (أو هم قائلون) عطف عليه... وإنما حذفت واو الحال استثقلاً لاجتماع حرفى العطف، فإنها واو عطف استُعيرت للوصل، لا اكتفاء بالضمير فإنه غير فصيح»<sup>(3)</sup>.

(1) الأنوار 1/ 322 - 323.

(2) الكشف 2/ 67.

(3) الأنوار 1/ 331 - 332]. وأحسب أن إيجاز البيضاوى هنا أفهم القارئ غير المقصود؛ وهو أن الاكتفاء بالضمير رابطاً لجملة الحال غير فصيح، إذ يجوز أن يكتفى بالضمير كقوله تعالى: ﴿أَفَمَطُوا بِمِصْرٍ يُصَيِّرُونَ﴾ [البقرة: 36]، [انظر: أوضح المسالك 2/ 350، التصريح 1/ 391].

6) وعند تفسير قوله جَلَّ وعلا: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس: 61] يقول الزمخشري: «... (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) القراءة بالنصب والرفع والوجه النصب على نفى الجنس، والرفع على الابتداء، ليكون كلا ما برأسه، وفي العطف على محل (من مثقال ذرة)، أو على لفظ (مثقال ذرة) فتحاً في موضع الجر لامتناع الصرف إشكال، لأن قولك: لا يعزب عنه شيء إلا في كتاب - مشكل»<sup>(1)</sup>.

وفي تفسيرها يقول البيضاوي: «... (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين) كلام مقرر لما قبله، و(لا) نافية، و(أصغر) اسمها، و(في كتاب مبين) خبرها... وقرأ حمزة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر، ومن عطف على لفظ (مثقال ذرة) جعل الفتح بدل الكسر لامتناع الصرف، أو على محله مع الجار جعل الاستثناء منقطعاً»<sup>(2)</sup>. فلم يزد البيضاوي سوى ذكر أسماء القراء.

7) وفي تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿خَلِيلِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا﴾ [طه: 101] يقول الزمخشري: «... (ساء) في حُكْمِ بئس، والضمير الذي فيه يجب أن يكون مبهماً يفسره (حملاً)، والمخصوص بالذم محذوف، لدلالة الوزر السابق عليه، تقديره: ساء حملاً وزرهم ... فإن قلت: اللام في (لهم) ما هي؟ وبِمَ تتعلق؟ قلت: هي للبيان كما في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: 23]، فإن قلت: ما أنكرت أن يكون في (ساء) ضمير الوزر، قلت: لا يصح أن يكون في (ساء) وحُكْمه حُكْمِ (بئس) ضمير شيء بعينه غير مبهم، فإن قلت: فلا يكن (ساء) الذي حُكْمه حُكْمِ بئس وليكن (ساء) الذي منه قوله تعالى: ﴿سَيَتَّ وَجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الملك: 27] بمعنى: أ همَّ وأحزن؛ قلت: كفاك صادقاً عنه أن يؤول كلام الله إلى قولك: وأحزن الوزر لهم يوم القيامة حملاً، وذلك بعد أن تُخرج عن عهدة اللام وعهدة هذا المنصوب»<sup>(3)</sup>.

(1) الكشاف 2/ 243.

(2) الأنوار 1/ 440.

(3) الكشاف 2/ 552.

وفي تفسير الآية ذاتها يقول البيضاوى: «... (وساء لهم يوم القيامة حملاً) أى بسئس لهم، ففيه ضمير مبهم يفسرُه (حملاً) ... والمخصوص بالذم محذوف؛ أى ساء حملاً وزرهم، والسلام في (لهم) للبيان كما في (هيت لك)، لو جُعِلت (ساء) بمعنى أحزن، والضمير الذى فيه للوزر أشكل أمر اللام ونصب (حملاً)، ولم يفد مزيد معنى» (1).

وما عرضته هنا ليس إلّا قليلاً من كثير يضيق المقام عن عرضه مفصلاً، وإن شئت الاستزادة فارجع كذلك - على سبيل المثال - إلى تفسيرهما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: 187] (2)، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: 105] (3)، وقوله جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿تَحَنَّنْ نَفْضُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْفَضْلِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [يوسف: 3] (4)، وقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: 1] (5)، وقوله عَزَّ مَنْ قَائِلٌ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: 67] (6)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: 22] (7)، وقوله جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهَ الْمَصِيرِ﴾ [غافر: 3] (8)، وقوله عَزَّ وَعَلَا: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ آلِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الذاريات: 17] (9)،

(1) الأنوار 2 / 57.

(2) انظر: الكشاف 2 / 134، الأنوار 1 / 369.

(3) انظر: الكشاف 2 / 293، الأنوار 1 / 470.

(4) انظر: الكشاف 2 / 300، الأنوار 1 / 475.

(5) انظر: الكشاف 2 / 561، الأنوار 2 / 64.

(6) انظر: الكشاف 3 / 100، الأنوار 2 / 147.

(7) انظر: الكشاف 3 / 287، الأنوار 2 / 260.

(8) انظر: الكشاف 3 / 414، الأنوار 2 / 334.

(9) انظر: الكشاف 4 / 15 - 16، الأنوار 2 / 428.

وقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَعْدُوِّ﴾ [البروج:4] (1)، وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ۝ وَالْأَرْضَ وَمَا طَرَاهَا ۝ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝ فَأَلَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس:5-8] (2). وغير ذلك (3).

### ب - زيادة البيضاوى على الزمخشري :

على الرغم مما اتسم به تفسير البيضاوى من الإيجاز، وأنه - كما يقول المؤرخون - مختصر من الكشف للزمخشري، وقد عرضنا كثيراً مما أخذه البيضاوى عن الزمخشري من النحو والإعراب، إلا أننا نجد فيما أورده البيضاوى من المسائل النحوية ما يزيد على ما ذكره الزمخشري في (الكشاف)، وأحسب أن السر في ذلك هو حب البيضاوى للنحو وحرصه على إيراد المزيد من الأوجه الإعرابية لما يتأتى به من الكشف عن وجوه دقيقة من المعانى - وهاك بعض النماذج مما زاده البيضاوى على ما في الكشف :

(1) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجِبَالٌ أَوْبَىٰ مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَأَنَّا لَهُ الْحَدِيدُ﴾ [سبأ:10] يقول الزمخشري: «... (يا جبال) إمَّا أن يكون بدلاً من (فضلاً)، وإمَّا من (آتيناً) بتقدير قولنا: يا جبال، أو قلنا: يا جبال... وقرئ (والطير) رفعاً ونصباً، عطفاً على لفظ الجبال ومحلهما، وجوزوا أن ينتصب مفعولاً معه، وأن يعطف على (فضلاً) بمعنى: وسخرنا له الطير...» (4).

وفيها يقول البيضاوى: «... (يا جبال أوبى معه) وهو بدل من (فضلاً) أو من (آتيناً) بإضمار: قولنا، أو قلنا، و(والطير) عطف على محل الجبال، ويؤيده القراءة بالرفع عطفاً على لفظها تشبيهاً للحركة البنائية العارضة بالحركة الإعرابية، أو على (فضلاً)، أو مفعولاً معه

(1) انظر: الكشاف 4/ 237، الأنوار 2/ 584.

(2) انظر: الكشاف 4/ 258، الأنوار 2/ 599.

(3) انظر ما ذكره الدكتور إبراهيم عبد الله رقيدة من نقول البيضاوى عن الزمخشري في كتابه «النحول وكتب التفسير» 2/ 876 - 877.

(4) الكشاف 3/ 281.

لـ(أوبى) وعلى هذا يجوز أن يكون الرفع بالعطف على ضميره<sup>(1)</sup>. فقد زاد البيضاوى تعليلاً عطف (والطير) بالرفع على لفظ (يا جبال) وهو مشابهة الحركة البنائية العارضة للنداء بالحركة الإعرابية في جواز زوال كل منهما، وزاد عليه وجهاً إعرابياً خامساً فى (والطير)، وهو أن يكون معطوفاً بالرفع على الضمير المستتر فى (أوبى) كأنه قيل: يا جبال أوبى معه أنت والطير، وهو وجه يحتمله المعنى.

(2) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ۝ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَخَرُّوا لِحَبَالِ هَذَا ۝ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ۝﴾ [مريم: 89-91] يقول الزمخشري: «فى (أن دعوا) ثلاثة أوجه: أن يكون مجروراً بدلاً من الهاء فى (منه) ... ومنصوباً بتقدير سقوط اللام وإفشاء الفعل؛ أى هذا لأن دعوا، علل الخرور بالهدى، والهد بدعاء الولد للرحمن ... ومرفوعاً بأنه فاعل (هداً)؛ أى هدها دعاء الولد للرحمن»<sup>(2)</sup>.

وفى تفسيرها يقول البيضاوى: «... (أن دعوا للرحمن ولدا) يحتمل النصب على العلة لـ(تكاد)، أو لـ(هداً)، على حذف اللام وإفشاء الفعل إليه، والجر بإضمار اللام، أو بالإبدال من الهاء فى (منه)، والرفع على أنه خبر محذوف تقديره: الموجب لذلك أن دعوا، أو فاعل (هداً)، أى هدها دعاء الولد للرحمن»<sup>(3)</sup>. فعلى حين اقتصر الزمخشري فى إعراب المصدر المؤول (أن دعوا) على ثلاثة أوجه إعرابية، فإن البيضاوى قد أضاف إليها ثلاثة أوجه أخرى؛ وهى النصب على أنه مفعول له للفعل (تكاد)، والجر بإضمار لام قبل المصدر؛ أى لدعاء الولد للرحمن، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف قدره: الموجب لذلك دعاء الولد للرحمن.

(3) وفى تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿هُمَّ فِيهَا فَكَّهُةٌ وَهُمْ مَا يَدْعُونَ ۝ سَلَّمَ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَجِيمٍ ۝﴾ [يس: 57-58] يقول الزمخشري: «... (سلام) بدل من (ما يدعون)، كأنه قال: لهم سلام ...

(1) الأنوار 2 / 257.

(2) الكشف 2 / 526.

(3) الأنوار 2 / 40 - 41.

و(قولا) مصدر مؤكد لقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَامٌ﴾ أى عدة (من رب رحيم)، والأوجه أن ينتصب على الاختصاص<sup>(1)</sup>.

ويقول فيها البيضاوى: «... و(ما) موصولة أو موصوفة مرتفعة بالابتداء و(لهم) خبرها، وقوله (سلام) بدل أو صفة أخرى، ويجوز أن يكون خبرها، أو خبر محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر؛ أى ولهم سلام... وقرئ بالنصب على المصدر، أو الحال؛ أى لهم مرادهم خالصاً، (قولا من رب رحيم) أى يقول الله، أو يُقال لهم قولاً كائناً من جهته... ويحتمل نصبه على الاختصاص»<sup>(2)</sup>.

وزيادات البيضاوى هنا متعددة؛ فعلى حين اكتفى الزمخشري بإعراب (سلام) بدلاً من (ما يدعون)، فإن البيضاوى يذكر في إعرابه خمسة أوجه البديلية التى ذكرها الزمخشري، وأن تكون صفة، أو خبر (ما)، أو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ حذف خبره، وذكر قراءة نصب (سلام) وأجاز فيها أن تكون منصوبة على المصدرية أو على الحالية، ولم يجعل النصب على الاختصاص أوجه - كما عبر الزمخشري - بل جعله محتملاً.

(4) وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَصَابِكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لِيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 73] يقول الزمخشري: «... وقرئ (فأفوز) بالرفع عطفاً على (كنت معهم) لينتظم الكون معهم، والفوز معنى التمنى فيكونا متمنين جميعاً، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، بمعنى: فأنا أفوز في ذلك الوقت»<sup>(3)</sup>.

ويقول البيضاوى في تفسيرها: «... (كأن لم تكن بينكم وبينه مودة) اعتراض بين الفعل ومفعوله (يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً) ... أو حال من الضمير في (ليقولن)، أو داخل في المقول؛ أى يقول المبطئ لمن يبطئه من المنافقين وضعفة المسلمين تضريراً وحسداً: كأن لم يكن بينكم وبين محمد ﷺ مودة حيث لم يستعن بكم فتفوزوا بما فاز؛ يا ليتنى كنت معهم،

(1) الكشاف 2/ 327.

(2) الأنوار 2/ 285.

(3) الكشاف 1/ 542.

وقيل: إنه متصل بالجملة الأولى، وهو ضعيف، إذ لا يفصل أبعاض الجملة بما لا يتعلق بها لفظاً ومعنى، و(كأن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وهو محذوف... وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم ورويس عن يعقوب (تكن) بالياء، لتأنيث لفظ المودة، والمنادى في (يا ليتنى) محذوف؛ أى يا قوم، وقيل: (يا) أُطلق للتنبية على الاتساع، (فأفوز) نصب على جواب التمنى، وقرئ بالرفع على تقدير: فأنا أفوز في ذلك الوقت، أو العطف على (كنت)»<sup>(1)</sup>.  
وقد رأينا أن جملة (كأن لم تكن بينكم وبينه مودة) معترضة عند الزمخشري، ولكنها عند البيضاوى تحتل وجهين آخرين: أن تكون حالاً من (ليقولن)، أو داخلية في المقول... ثم يذكر قولاً رابعاً، ثم يضعفه ذاكراً علة إضعافه له، ثم يزيد على الزمخشري بذكر قراءة النصب في (فأفوز) ويخرجها، ثم يذكر قراءة التاء في (تكن) ويخرجها، ثم يذكر وجهين إعرابين في (يا ليتنى)، وهو ما لم يذكره الزمخشري.

5) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 165] يقول الزمخشري: «... (رسلاً مبشرين ومنذرين) الأوجه أن ينتصب على المدح، ويجوز انتصابه على التكرير»<sup>(2)</sup>.

وفيها يقول البيضاوى: «... (رسلاً مبشرين ومنذرين) نصب على المدح أو بإضمار أرسلنا، أو على الحال، ويكون (رسلاً) موطئاً لما بعده كقولك: مررت بزيد رجلاً صالحاً»<sup>(3)</sup>.  
فقد زاد على الزمخشري وجهين ليس بينهما التكرير.

6) وفي تفسير قوله جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 257] يكتفى الزمخشري بشرح معنى الآية دون أن يذكر شيئاً من النحو فيها على الإطلاق<sup>(4)</sup>،

(1) الأنوار 1 / 224.

(2) الكشف 1 / 582.

(3) الأنوار 1 / 249.

(4) الكشف 1 / 387.

بينما يقول فيها البيضاوى عن جملة (يخرجهم من الظلمات إلى النور): «... والجملة خبر بعد خبر، أو حال من المستكن في الخبر، أو من الموصول، أو منهما، أو استئناف مبين، أو مقرر للولاية»<sup>(1)</sup>. فقد ذكر البيضاوى في الجملة السابقة ستة أوجه إعرابية مختلفة، لم يذكر الزمخشري شيئاً منها.

(7) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: 30] وهنا لم يذكر الزمخشري شيئاً من النحو ولا من غيره<sup>(2)</sup>... على حين يقول البيضاوى: «أكد بتأكيدين مبالغة في التعميم ومنع التخصيص... وقيل: أكد بالكل للإحاطة، وبأجمع للدلالة على أنهم سجدوا مجتمعين، وفيه نظر؛ إذ لو كان الأمر كذلك كان الثانى حالاً لا تأكيداً»<sup>(3)</sup>. فقد ذكر أن إعراب (كل) و(جميع) تأكيد، ثم أورد قول من يرى أن الأول جاء لإفادة معنى الإحاطة والثانى للدلالة على سجودهم مجتمعين، ورد ذلك بأنه لو كان كما قالوا لكان الأول تأكيداً والثانى كان يجب نصبه على الحال، والزمخشري تخطى هذه الآية تماماً دون أن يفسرها البتة.

(8) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: 145] اكتفى الزمخشري بأن يقول: «... (ولئن أتبت أهواءهم) أى أقواهم التى هى أهواء وبدع بعد الذى جاءك من العلم؛ أى من الدين المعلوم صحته»<sup>(4)</sup>. على حين يقول البيضاوى: «... وأكد تهديده، وبالغ فيه من سبعة أوجه: أحدها: الإتيان باللام الموطئة للقسم.. ثانيها: القسم المضممر.. ثالثها: حرف التحقيق الذى هو (إن).. رابعها: تركيبه من جملة فعلية وجملة اسمية.. خامسها: الإتيان باللام في الخبر.. سادسها: جعله من الظالمين؛ ولم يقل إنك ظالم، لأن في الاندراج معهم إيهاماً بحصول أنواع الظلم.. وسابعها: التقييد بمجىء العلم تعظيماً للحق المعلوم، وتحريضاً على اقتفائه، وتحذيراً عن متابعة الهوى، واستفظاعاً

(1) الأنوار 1 / 135.

(2) الكشف 2 / 390.

(3) الأنوار 1 / 529.

(4) الكشف 1 / 308.

لصدور الذنب عن الأنبياء»<sup>(1)</sup>. فالبيضاوى قد استطاع أن يوظف القواعد النحوية في ستة من هذه الأوجه السبعة السابقة توظيفاً بلاغياً لتحقيق المعنى المراد؛ وهو تهديد النبي صلوات الله وسلامه عليه من أتباع أهواء أهل الكتاب، والمسألة - وإن كانت بلاغية في هدفها - إلا أن أدواتها نحوية في معظمها، وقد أغفلها الزمخشري تماماً - كما رأينا - ولم يتعرض لها مطلقاً.

9) عند تفسير قوله عزّ وعلا: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: 38] يقول الزمخشري: «قرئ (سيئة) و(سيئه) على إضافة سىء إلى ضمير (كل) و(سيئاً) في بعض المصاحف، وفي قراءة أبي بكر الصديق رضى الله عنه: (كان شأنه)، فإن قلت: كيف قيل (سيئة) مع قوله (مكروهاً)؟ قلت: السيئة في حكم الأسماء بمنزلة الذنب والإثم زال عنه حكم الصفات، فلا اعتبار بتأنيته، ولا فرق بين من قرأ (سيئة) و(سيئاً)، ألا ترى أنك تقول: الزنى سيئة، كما تقول: السرقة سيئة، فلا تفرق بين إسنادها إلى مذكر ومؤنث»<sup>(2)</sup>.

وفي تفسيرها يقول البيضاوى: «وقرأ الحجازيان والبصريان (سيئه) على أنها خبر كان والاسم ضمير (كل)، وذلك إشارة إلى ما نهى عنه خاصة، وعلى هذا قوله (عند ربك مكروها) بدل من (سيئه) أو صفة لها محمولة على المعنى، فإنه بمعنى (سيئاً)، وقد قرئ به ويجوز أن ينتصب (مكروها) على الحال من المستكن في (كان)، أو الظرف على أنه صفة (سيئة)»<sup>(3)</sup>. فقد صبّ الزمخشري اهتمامه في الآية على ذكر القراءات الواردة في (سيئه) وجواز التذكير والتأنيث في قراءة (سيئه)، بينما وجّه البيضاوى اهتمامه إلى إعراب (مكروها)؛ فذكر لها أربعة أوجه لم يرد لها ذكر في (الكشاف).

10) عند تفسير قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْزِرُونَ﴾ [الأنفال: 59] يقول الزمخشري: «... وقرئ (أنهم) بالفتح بمعنى لأنهم، كل واحدة من المكسورة والمفتوحة

(1) الأنوار 1/ 93.

(2) الكشاف 2/ 449 - 450.

(3) الأنوار 1/ 571.

تعليل، إلا أن المكسورة على طريقة الاستئناف، والمفتوحة تعليل صريح ... وقيل: وقع الفعل على (أنهم لا يعجزون)، على أن (لا) صلة، و(سبقوا) في محل الحال بمعنى سابقين؛ أي مفلتين هاربين»<sup>(1)</sup>.

وفي تفسيرها يقول البيضاوي: «(ولا تحسبن) خطاب للنبي ﷺ، وقوله (الذين كفروا سبقوا) مفعولاه... وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بالياء على أن الفاعل ضمير أحد، أو (من) خلفهم»<sup>(2)</sup>، أو (الذين كفروا)، والمفعول الأول أنفسهم فحذف للتكرار، أو على تقدير: إن سبقوا، وهو ضعيف، لأن (أن) المصدرية كالموصولة، فلا تُحذف، أو على إيقاع الفعل على (أنهم لا يعجزون) بالفتح على قراءة ابن عامر، وأن (لا) صلة، و(سبقوا) حال بمعنى سابقين؛ أي مفلتين، والأظهر أنه تعليل للنهي، أي ولا تحسبنهم سبقوا فأفلتوا، لأنهم لا يفوتون الله، أو لا يجدون طالبهم عاجزاً عن إدراكهم، وكذا إن كُسرت (إن) إلا أنه تعليل على سبيل الاستئناف»<sup>(3)</sup>. فعلى حين اقتصر الزمخشري على القول بأن (إن) مكسورة أو مفتوحة مع معموليها تعليل للنهي في أول الآية، مع جواز كون المصدر مع فتح (أن) معمولاً للفعل (يحسبن) فتكون (لا) صلة، و(سبقوا) حالاً... فإن البيضاوي قد تناول ما في الآية من المسائل النحوية على وجه التفصيل؛ فقد خرَّج قراءة التاء في (تحسبن) على أن المخاطب فيها النبي ﷺ، وأن مفعوليه (الذين كفروا سبقوا)، ثم ذكر قراءة الياء فيها، وخرَّجها على أن الفاعل فيها إما (أحد)، وإما (من) خلفهم، أو (الذين كفروا)، والمفعول الأول أنفسهم، وأنه حذف مناً للتكرار، ثم يضعف القول بأن أصله: أن سبقوا، على حذف (أن)، لأن الحرف المصدرى كالموصول، فلا يجوز حذفه، ثم يختم هذه الأوجه بجواز إيقاع الفعل (يحسبن) على (أنهم لا يعجزون) بقراءة فتح (أن)، و(لا) صلة، و(سبقوا) حال؛ أي سابقين، أي مفلتين.

(1) الكشف / 2 / 165.

(2) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسَفْنَاهُمْ فِي الْحَرِّ مُتَّبِعْتَهُمْ فِي الْوَيْحِ فَشَرَّدَ بِهِمْ مَن خَلْفَهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا بِالْحَرِّ﴾ [الأنفال: 57].

(3) الأنوار / 1 / 389.



### ج - مخالفة البيضاوي بعض أقوال الزمخشري النحوية :

لم يقتصر استقلال البيضاوي العقلي في مجال النحو عن الزمخشري على أن يزيد على أقواله النحوية والأوجه الإعرابية الواردة في (الكشاف) فحسب، بل إنه قد يخالفه ويرى غير رأيه، ومن أمثلة ذلك:

(1) في تفسير قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: 185] يذكر الزمخشري قراءة النصب في (شهر رمضان)، ويوجهها على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: صوموا، أو على أنه بدل من (أياماً معدودات)، أو على أنه مفعول به لقوله تعالى: (وأن تصوموا)<sup>(1)</sup> في الآية السابقة<sup>(2)</sup>. فيوافق البيضاوي في الوجهين الأولين ثم يذكر الثالث واصفاً إياه بأنه فيه ضعف<sup>(3)</sup>.

وربما أجاز الزمخشري هذا الوجه استناداً إلى ما ذكره الفراء<sup>(4)</sup>، بينما رده أبو جعفر النحاس لدخوله حيثنذ في الصلة، ولما فيه من الفصل بين الصلة والموصول<sup>(5)</sup>، وبرده كذلك الفخر الرازي موضحاً أن فيه فصلاً بين المبتدأ والخبر - وهما كالشيء الواحد - بكلام كثير، إذ التقدير فيه: وأن تصوموا شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن خير لكم<sup>(6)</sup>. ولعل هذا كان وراء قول البيضاوي بضعف هذا الوجه<sup>(7)</sup>.

(2) وفي تفسير قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: 97] يذكر الزمخشري أن (مقام إبراهيم) عطف بيان لقوله (آيات بينات)<sup>(8)</sup>. فيجيز فيها البيضاوي أن يكون

(1) من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 184].

(2) انظر: الكشاف 1/ 336.

(3) انظر: الأنوار 1/ 105.

(4) انظر: معاني القرآن؛ للفراء 1/ 112.

(5) انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 287.

(6) انظر: مفاتيح الغيب 3/ 75.

(7) انظر: تفسير القرطبي 2/ 298.

(8) انظر: الكشاف 1/ 447.

مبتدأ خبره محذوف؛ أى منها مقام إبراهيم، أو أن يكون بدلاً من (آيات بينات)، أو أن يكون بدل بعض من كل من (آيات بينات) ثم يقول: «وقيل: عطف بيان، على أن المراد بالآيات آثار القَدَم في الصخرة الصماء، وغوصها فيها إلى الكعبين... ويؤيده أنه قرئ (آية بينة) على التوحيد»<sup>(1)</sup>. فقد أضعف قول الزمخشري من وجهين: أنه ذكر رأيه في آخر كلامه، وبوصفه له بلفظة (قيل).

وأكثر المعربين على أن (مقام) مبتدأ وخبره محذوف تقديره: منها مقام إبراهيم<sup>(2)</sup>.. وذكر بعضهم جواز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، على تقدير: هي مقام إبراهيم<sup>(3)</sup>.. وأجاز أبو جعفر النحاس ما نقله عن المبرد من أن (مقام) بدل من (آيات بينات)<sup>(4)</sup>.. أما إعرابه عطف بيان من (آيات بينات) فقد نُسب هذا القول في كتب النحاة إلى الكوفيين وبعض المتأخرين كالفارسي وابن جنى والزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده<sup>(5)</sup>، وهو مخالف لإجماع عامة النحاة على ضرورة التطابق بين عطف البيان ومتبوعه، فهو مخالف في الآية من ثلاثة أوجه؛ أولها: أن (مقام إبراهيم) معرفة بالإضافة بينما (آيات بينات) نكرة وإن وُصفت.. وثانيها: أن (مقام إبراهيم) مذكر بينما الآيات مؤنثة... وثالثها: أن (مقام إبراهيم) مفرد مع أن (آيات) جمع<sup>(6)</sup>. ولعل هذا ما دفع البيضاوى إلى الإشارة إلى قراءة (آية مبيّنة) ليخفف من حدة مخالفته للزمخشري من أحد الوجوه، ولكن يبقى وجهان لا يجد لهما رداً، وهو ما دفعه إلى الإشارة إلى ضعف هذا القول.

(3) وفي تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا

الْقَلَائِدَ وَلَا أَمْثِلَ الْحَرَامَ يَتَّبِعُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً﴾ [المائدة: 2] يقول الزمخشري ما نصه:

(1) انظر: الأنوار 1/ 171.

(2) انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 395، التبيان؛ للعكبري 1/ 281، مفاتيح الغيب؛ للفخر الرازي 4/ 354 - 355.

(3) ذكره أبو جعفر النحاس 1/ 395، وهو ما في تفسير القرطبي 4/ 148.

(4) انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 396، تفسير القرطبي 1/ 148.

(5) انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك؛ للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - بهامش أوضاع المسالك؛ لابن هشام 3/ 348.

(6) انظر: أوضاع المسالك 3/ 348، شرح التصريح 2/ 131 - 132، همع الهوامع 1/ 121.

«... (ولا آمين) ولا تحلوا قومًا قاصدين المسجد الحرام؛ أى لا تتعرضوا لقوم هذه صفتهم تعظيمًا لهم، واستنكارًا أن يتعرض لمثلهم»<sup>(1)</sup>. يعنى أن قوله تعالى: (يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً) صفة لقوله (آمين).. فيقول البيضاوى: «... (يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً) أن يُثيهم ويرضى عنهم، والجملة في موضع الحال من المستكن في (آمين)، وليست صفة له، لأنه عامل، والمختار أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل»<sup>(2)</sup>.

والصحيح أن تُعرب الجملة هنا حالاً من ضمير (آمين)<sup>(3)</sup>، ولا تكون صفة لها عند عامة البصريين والجمهور، لأن (آمين) اسم فاعل عامل في (البيت الحرام)، واسم الفاعل الموصوف لا يُعمل إلا عند الكوفيين، وأجاز بعض البصريين إعماله قبل مجيء صفته، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها<sup>(4)</sup>. ومن أجاز الزمخشري كما سبق، وهو ما خالفه فيه البيضاوى.

4) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: 2] فإن الزمخشري يأبى إعراب (أن اعبدوا) بدلاً من (ما أمرتني به) محتجاً بأن البدل هو الذى يقوم مقام المبدل منه، ولا يقال: ما قلت لهم إلا عبادته<sup>(5)</sup>.. فينكر البيضاوى قول الزمخشري، ويُجيز إعراب (أن اعبدوا) بدلاً من (ما أمرتني) معللاً قوله هذا: بأنه ليس من شرط البدل جواز طرح المبدل منه مطلقاً<sup>(6)</sup>. والصحيح ما ذهب إليه البيضاوى.

ويقول المبرد: «وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنما أبدلت للتبيين... وإن كان البدل يبطل المبدل منه لم يجوز أن تقول: زيد مررت به أبى عبد الله، لأنك لو لم تعتد بالهاء

(1) الكشاف / 1 / 591.

(2) أنوار التنزيل / 1 / 254.

(3) انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 4/2، التبيان؛ للعكبرى 1/416، ونقل القرطبي عن ابن عطية أن الجملة استئناف (انظر: تفسير القرطبي 6/47).

(4) هو: أبو البقاء العكبرى؛ في التبيان 1/416، وانظر: شرح الأشونى 2/294 - 295.

(5) انظر: الكشاف / 1 / 656 - 657.

(6) انظر: أنوار التنزيل / 1 / 290.

فقلت: زيد مررت بأبى عبد الله، كان خلفاً، لأنك جعلت زيد ابتداءً، ولم تردّ إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام»<sup>(1)</sup>. ثم يقول: «والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما، إلا في بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام»<sup>(2)</sup>.

وعلى ذلك فإن تقدير الزمخشري: ما قلت لهم إلا عبادته، بإسقاط المبدل منه غير صحيح، لأن البدل هنا ليس للخلط، وإنما التقدير الصحيح: ما قلت لهم إلا الذى أمرتنى به، وهو عبادة الله ربي وربكم، أو أعنى عبادة الله ربي وربكم. وهو عندى الأقرب إلى الصواب.

(5) وفي تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مَنَّهُ خَصَصُوا لِيَحْيَىٰ قَالَ كَيْفَ هُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاءَكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: 80]، فقد ذكر الزمخشري أن (ما) يجوز أن تكون مزيدة، وأن تكون مصدرية في موضع النصب عطفًا على مفعول (تعلموا)، أو في موضع الرفع بالابتداء وخبرها الظرف (من قبل)، أو أن تكون موصولة ومحلها الرفع والنصب على الوجهين السابقين<sup>(3)</sup>. وقد وافقه البيضاوى فيما ذكره من الأوجه عدا قوله بأن (ما) مصدرية في محل الرفع على الابتداء وأن خبرها قوله (من قبل). وقد علل رفضه لهذا الوجه بأن (قبل) مقطوعة عن الإضافة، وقطعها عن الإضافة يجعلها ناقصة فلا يجوز أن تقع خبراً ولا صلة<sup>(4)</sup>.

والقرطبي يوافق الزمخشري؛ حيث يرى أن (ما) في محل الرفع بالابتداء، وأن خبرها ما تعلق به الظرف (من قبل) والتقدير عنده: وتفريطكم في يوسف واقع من قبل<sup>(5)</sup>. بينما يذكر العكبرى ما

(1) المقتضب؛ للمبرد 4/ 399.

(2) المرجع السابق 4/ 400.

(3) انظر: الكشف 2/ 337.

(4) انظر: الأنوار 1/ 492.

(5) انظر: تفسير القرطبي 9/ 247.

ذكره البيضاوى من بعده، وهو إنكار خبرية (من قبل) لقطعه عن الإضافة فيكون ناقصاً<sup>(1)</sup>، والأقرب إلى الصواب - عندي - هو ما ذكره أبو حيَّان: أن الأحسن كون (ما) زائدة<sup>(2)</sup>.

وأحسب أننا ومن خلال تتبعنا للنماذج السابقة، نستطيع أن نتبين أن للبيضاوى شيئاً من الاستقلال في البحث النحوى عن الزمخشري جعله يخالفه ويختار غير أقواله، فإذا أضفنا إلى ذلك ما ذكرناه قبلاً من زيادات البيضاوى في النحو على ما جاء في (الكشاف) تأكد لنا أنه لم يكن مقتنياً أثر الزمخشري في كل أقواله، وإنما هو يأخذ منه في أكثر الأحيان، ويزيد عليه أحياناً، ويخالفه بعض الأحيان.

(1) انظر: التبيان؛ للعكبري 2/ 742.

(2) انظر: البحر المحيط؛ لأبي حيَّان 5/ 336.

## ب - أبو البقاء العكبرى<sup>(1)</sup> :

لم أجد من الباحثين المعاصرين من أشار إلى وجود علاقة تأثير وتأثر بين البيضاوى وأبى البقاء العكبرى، ولم يكن من خطتى في هذا الكتاب أن أتعرض لذكر أبى البقاء إلا بوصفه واحداً من المهتمين بإعراب القرآن في كتابيه (إملاء ما من به الرحمن)، (التبيان في إعراب القرآن) وإن تطابقاً، إلا أنني لاحظت - من خلال قراءتى لكتابه السابقين - تشابهاً بينه وبين البيضاوى، ليس في بعض الآراء والأوجه الإعرابية فحسب، وكذلك في العبارات التى صاغها العكبرى بها، ولما كان العكبرى سابقاً على البيضاوى - فقد توفى سنة 616هـ، بينما توفى البيضاوى سنة 685هـ - فقد أيقنت أن البيضاوى قد اطلع على أحد الكتابين، وأخذ ما اقتنع به منه دون الإشارة إلى مصدره، وهذا دأبه الذى أشرت إليه في موضعه<sup>(2)</sup>.

وأحسب أن السبيل الوحيد لإثبات تأثر البيضاوى بأبى البقاء العكبرى في آرائه النحوية هو عرض تلك المواضع التى أخذها عنه البيضاوى كاملة وبنصها الذى وردت به عند كليهما، وهذه المواضع هى:

(1) عند التعرض لإعراب قوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 165] يقول العكبرى: «... و(على الله) حال من (حُجَّة)، والتقدير: للناس حُجَّة كائنة على الله، ويجوز أن يكون الخبر (على الله) و(للناس) حال، ولا يجوز أن يتعلق (على الله) بـ(حُجَّة) لأنها مصدر»<sup>(3)</sup>.

(1) هو: أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين، وُلِدَ ببغداد، تلقى النحو عن ابن الخشاب وغيره، وهو كوفي النزعة، من مصنفاته: شرح الإيضاح لأبى على الفارسي، وشرح اللمع لابن جنى، وشرح المفصل للزمخشري، والتبيين في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين وغيرها.. توفى ببغداد سنة 616هـ [انظر في ترجمته: إنباه الرواة 2/ 116، والوفيات 1/ 266، وشذرات الذهب 5/ 67].

(2) انظر: مصادر البيضاوى النحوية؛ ص 27 من هذا الكتاب.

(3) التبيان في إعراب القرآن؛ للعكبرى 1/ 410.

وفي إعرابها يقول البيضاوى: «... و (حُجَّة) اسم كان، وخبره (للناس)، أو (على الله)، والآخر حال، ولا يجوز تعلقه بـ(حُجَّة) لأنه مصدرًا»<sup>(1)</sup>. فقد أخذ عنه إعرابه كاملاً، والحكم النحوى بعدم جواز تعلق (على الله) بـ(حجة)؛ ونقل تعليقه لذلك الحكم<sup>(2)</sup>.

(2) وفي إعراب قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُحِلُّوْا شَعْبَةَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا ءَامِينَ الْحَرَامِ يَنْتَعُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: 2] يقول العكبرى: «... (ينتعون) في موضع الحال من الضمير في (آميين) ولا يجوز أن يكون صفة لـ(آميين)، لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار»<sup>(3)</sup>.

ويقول البيضاوى في إعراب الآية ذاتها: «... والجملة في موضع الحال من المستكن في (آميين)، وليست صفة له، لأنه عامل، والمختار أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل»<sup>(4)</sup>. فقد نقل عنه البيضاوى الحكم بأن جملة (ينتعون) حال، ونفى حكماً آخر بأن تكون صفة، وعلل بما ذكره العكبرى مع اختلاف طفيف؛ وهو أن العكبرى يميز إعماله في ضرورة الشعر، والبيضاوى يرى أن المختار عدم إعماله مطلقاً... ولعلّ مردّد ذلك اختلاف المدرستين، فالبيضاوى ينزع إلى آراء البصريين، والعكبرى كوفي النزعة<sup>(5)</sup>.

(3) وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: 80] يقول العكبرى في أحد أوجه إعراب (ما) على أنها مصدرية: «رفع بالابتداء و(من قبل) خبره، أى وتفریطكم في يوسف من قبل، وهذا ضعيف، لأن (قبل) إذا وقعت خبراً أو صلة لا تُقطع عن الإضافة لئلا تبقى ناقصة»<sup>(6)</sup>.

(1) أنوار التنزيل 1/ 149.

(2) انظر: في إعراب الآية: الكشاف 1/ 582، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 506، 507.

(3) التبيان 1/ 416.

(4) الأنوار 1/ 254.

(5) انظر: إعراب الآية في إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 4، تفسير القرطبي 6/ 47.

(6) التبيان؛ للعكبرى 2/ 742.

ويقول البيضاوى في إعرابها: «... و(ما) مزيدة، ويجوز أن تكون مصدرية في موضع النصب، أو الرفع بالابتداء، والخبر (من قبل)، وفيه نظر، لأن (قبل) إذا كان خبراً أو صلة لا يقطع عن الإضافة حتى لا ينقص»<sup>(1)</sup>. فقد نقل عن العكبرى الحُكم والعلة معاً مع تغيير في العبارة فقط<sup>(2)</sup>.

4) وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: 73] يقول العكبرى: «... (وإقام الصلاة) الأصل فيه إقامة، وهى عوض من حذف إحدى الألفين، وجعل المضاف إليه بدلاً من الهاء»<sup>(3)</sup>.

وفي إعرابها يقول البيضاوى: «... (وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) وحُذفت تاء الإقامة المعوضة عن إحدى الألفين لقيام المضاف إليه مقامها»<sup>(4)</sup>. فمضمون العبارتين واحد، ولا فرق بينهما إلا في الصياغة فقط<sup>(5)</sup>.

5) وعند إعراب قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الروم: 57] يقول العكبرى: «... (لا ينفع) بالتاء على اللفظ، وبالياء على معنى العذر، أو لأنه فصل بينهما، أو لأنه غير حقيقي»<sup>(6)</sup>.

وفيها يقول البيضاوى: «وقرأ الكوفيون بالياء، لأن المعذرة بمعنى العذر، أو لأن تأنيثها غير حقيقي، وقد فصل بينهما»<sup>(7)</sup>. فقد ساق البيضاوى التعليقات الثلاثة التى ذكرها العكبرى لقراءة الياء في (ينفع) دون زيادة أو نقص مع فارق في العبارة يكاد لا يُلاحظ<sup>(8)</sup>.

(1) أنوار التنزيل 1 / 492.

(2) انظر: إعراب الآية في: الكشاف 2 / 337، البحر المحيط؛ لأبي حيان 5 / 336، تفسير القرطبي 9 / 247.

(3) التبيان 2 / 922.

(4) أنوار التنزيل 2 / 75.

(5) انظر: شرح الشافية؛ للرضي 1 / 165، أوضح المسالك؛ لابن هشام 4 / 403.

(6) التبيان 2 / 1042.

(7) أنوار التنزيل 2 / 224 - 225.

(8) انظر: أوضح المسالك؛ لابن هشام 2 / 112 - 116، التصريح 1 / 279 - 280.

## ثانياً - تأثير البيضاوي نحوياً على لاحقيه :

ليس أدل على مكانة تفسير البيضاوي على لاحقيه، وتأثيره فيهم مما أثبتته حاجي خليفة في (كشف الظنون) من أن ما صنف عليه من الحواشي والتعليقات والمختصرات يربو على خمسين مصنفاً<sup>(1)</sup>.

وبدهى أن ذلك التأثير قد يكون أشد وضوحاً عند بعض أولئك اللاحقين للبيضاوي دون بعضهم الآخر، وبالبحث والاطلاع والتقصي لم يكن عسيراً أن أجد واحداً من هؤلاء اللاحقين من المفسرين وقد اقتفى آثار البيضاوي، وأكثر الأخذ عنه، في النحو وغيره، وأعلن ذلك في مقدمة تفسيره بلا مواربة أو خفاء، فضلاً عما ذكره المؤرخون والعلماء عن اعتماده في تفسيره على (أنوار التنزيل) للبيضاوي، و(الكشاف) للزمخشري، ذلك المفسر هو أبو السعود محمد بن محمد العمادي؛ المتوفى سنة 951هـ، وصاحب تفسير (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)<sup>(2)</sup>.

## بين أبي السعود والبيضاوي والزمخشري :

يتحدث أبو السعود في مقدمة تفسيره عن نفسه، وما انتابه من المشاغل عن تأليف كتابه هذا في غفلة من الزمان واختلاس أوقات الفراغ اختلاسا؛ ثم يذكر كتب التفسير قبله، وما بذله المفسرون فيها من جهود لبيان معاني القرآن الكريم ومقاصده، وإظهار إعجازه، ثم

(1) انظر : كشف الظنون 1/ 188 - 194 .

(2) هو: أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، وُلِدَ سنة 839هـ بقرية قرب القسطنطينية، تتلمذ على يد والده وعلى جملة العلماء، فاستفاد منهم علماً جماً، ثم طارت سمعته، تولى التدريس بكثير من المدارس التركية، وقُدِّد القضاء بعدة أقاليم من الدولة العثمانية، ثم تولى أمر الفتوى بعد ذلك سنة 952هـ؛ وظل يفتي نحواً من ثلاثين سنة، وأهم مؤلفاته تفسيره: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم.. وتُوفِّي بالقسطنطينية سنة 982هـ [انظر في ترجمته: هامش وفيات الأعيان 2/ 282 - 305]، وانظر: التفسير والمفسرون 1/ 345].

يقول: «ولا سيما (الكشاف) و(أنوار التنزيل) المتفردان بالشأن الجليل، والنعمة الجميل، فإن كلاً منهما قد أحرز قصب السبق أى إحراز، كأنه مرآة لا اجتلاء وجه الإعجاز صحائفها مزايا المزايا الحسان، وسطورهما عقود الجمان، وقلائد العقبان، ولقد كان في سوابق الدهور والأعوام، أو أن اشتغالى بمطالعتها وممارستها، وزمان انتصابى لمفاوضتها وممارستها يدور في خلدى على استمرار آناء الليل وأطراف النهار، أن أنظم دور فوائدهما في سمط دقيق، وأرتب غرر فرائدهما على ترتيب أنيق، وأضيف إليهما ما ألفيته في تضاعيف الكتب الفاخرة من جواهر الحقائق، وصادفته في أصداف العيالم الزاخرة من زواهر الدقائق...»<sup>(1)</sup>.

فأبو السعود يعتمد في تفسيره على (الكشاف) و(أنوار التنزيل)، وما فيه من إعراب دليل واضح على ذلك، وهو إلى البيضاوى وأسلوبه أقرب؛ إذ إن منهجه وتكوينه العلمى وثقافته، وما تولاه من وظائف تجعله منه قريب الشبه، شديد الصلة به، فهو يعتمد في العربية على النقل والاختصار؛ كالبيضاوى الذى نقلها من (الكشاف)، فهما يرجعان إلى أصل واحد، أو أن عمل أبى السعود جمع بين الأصل والفرع، ولكنه لا يلتزم في الغالب عبارة المنقول عنه، وتجد فيه من الأقوال والتحليل ما لا نجده فيهما<sup>(2)</sup>.

### مما أخذه أبو السعود عن البيضاوى :

ليس غريباً - بعد ما ذكرناه آنفاً - أن نجد أبا السعود يأخذ عن تفسير البيضاوى كثيراً من الآراء النحوية والأوجه الإعرابية، حتى ما كان منها ضعيفاً يُنكره النحاة - ومن أمثلة ذلك:

(1) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة: 38] يقول البيضاوى: «... (والسارق والسارقة) جملتان عند سيبويه؛ إذ التقدير: فيما يُتلى عليكم السارق والسارقة، أى حُكْمهما، وجملة عند المبرد، والفاء للسببية، دخل الخبر لتضمنها معنى الشرط؛ إذ المعنى: والذى سرق والتي سرقت، وقرئ بالنصب، وهو المختار في أمثاله، لأن

(1) مقدمة تفسير أبى السعود 4/1.

(2) انظر: النحو وكتب التفسير 987/2.

الإنشاء لا يقع خبراً إلا بإضمار وتأويل»<sup>(1)</sup>.

وفيها يقول أبو السعود: «... وهو مبتدأ، خبره عند سيبويه محذوف، تقديره: وفيما يتلى عليكم، أو فيما فرض عليكم السارق والسارقة؛ أى حكمهما، وعند المبرد قوله تعالى: (فاقطعوا أيديهما) والنفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط؛ إذ المعنى: والذى سرق والذى سرقت، وقرئ بالنصب وفضلها سيبويه على قراءة الرفع، لأن الإنشاء لا يقع خبراً إلا بتأويل وإضمار»<sup>(2)</sup>. فلم يزد أبو السعود عمّا ذكره البيضاوى إلا اختلاف العبارة<sup>(3)</sup>.

(2) وفي تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرَ شَهْدَةً قُلْ اللَّهُ شَهِدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: 19] يقول البيضاوى: «... (قل الله) أى الله أكبر شهادة، ثم ابتداءً (شاهدٌ بينى وبينكم)؛ أى هو شهيد بينى وبينكم، ويجوز أن يكون (الله شهيد) هو الجواب، لأنه سبحانه وتعالى إذا كان الشهيد كان أكبر شىء شهادة»<sup>(4)</sup>.

وفي تفسيرها يقول أبو السعود: «... ف(أى) مبتدأ، و(أكبر) خبره، و(شهادة) نصب على التمييز، (شاهد) خبر مبتدأ محذوف؛ أى هو شهيدٌ (بينى وبينكم)، ويجوز أن يكون (الله شهيدٌ بينى وبينكم) هو الجواب؛ لأنه إذا كان هو الشهيد بينه وبينهم، كان أكبر شىء شهادة شهيداً له ﷻ»<sup>(5)</sup>. فلا زيادة من أبى السعود على ما ذكره البيضاوى ولا نقص، بل تكاد تكون العبارات واحدة<sup>(6)</sup>.

(3) وعند تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْزَمُونَ﴾ [الأنفال: 59] يقول البيضاوى: «... (ولا يحسبن) خطاب للنبي ﷺ، وقوله: (الذين كفروا سبقوا)

(1) أنوار التنزيل 1/ 265.

(2) إرشاد العقل السليم 3/ 34.

(3) انظر: سيبويه 1/ 143، 144، والمقتضب (الهامش) 3/ 225.

(4) أنوار التنزيل 1/ 296.

(5) إرشاد العقل السليم 3/ 148.

(6) انظر: إعراب الآية في: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 59، التبيان؛ للعكبرى 1/ 486.

مفعولاه... وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بالياء، على أن الفاعل ضمير أحد، أو (من خلفهم)<sup>(1)</sup>، أو (الذين كفروا) والمفعول الأول أنفسهم فحذف للتكرار، أو على تقدير: أن سبقوا؛ وهو ضعيف، لأن (أن) المصدرية كالموصولة، فلا تُحذف، على إيقاع الفعل على (إنهم لا يعجزون) بالفتح على قراءة ابن عامر، وأن (لا) صلة، و(سبقوا) حال، بمعنى سابقين؛ أى مفلتين، والأظهر أنه تعليل للنهى؛ أى لا تحسبنهم سبقوا فأفَلْتُوا، لأنهم لا يفوتون الله، أو لا يجدون طالبهم عاجزاً عن إدراكهم، وكذا إن كُسرت (إن)، إلا أنه تعليل على سبيل الاستئناف<sup>(2)</sup>.

ويقول أبو السعود في تفسير الآية ذاتها: «... (ولا يحسبن الذين كفروا) أى أنفسهم، فحذف للتكرار، وقوله تعالى: (سبقوا) أى فاتوا وأفَلْتُوا من أن يُظفر بهم، مفعول ثان ل(يحسبن)، والمراد إقناطهم من الخلاص، وقيل: الفعل مسند إلى أحد، أو (من خلفهم)، والمفعول الأول الموصول المتناول لهم أيضاً، وقيل: هو الفاعل، و(أن) محذوفة من (سبقوا)، وهى مع ما فى حيزها سادة مسد المفعولين، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، ويعضده قراءة من قرأ: (أنهم سبقوا)، وقوله تعالى: (إنهم لا يعجزون) أى لا يفوتون، ولا يجدون طالبهم عاجزاً عن إدراكهم - تعليل للنهى - على طريقة الاستئناف، وقرئ بفتح الهمزة على حذف لام التعليل، وقيل: الفعل واقع عليه، و(لا) زائدة، و(سبقوا) حال بمعنى سابقين مفلتين هاربين<sup>(3)</sup>. فقد وافق البيضاوى فى مختلف الأوجه الإعرابية عدا قبوله بأن تُحذف (أن) المصدرية من (سبقوا)، بل يؤيد ذلك بذكر قراءة (سبقوا)<sup>(4)</sup>.

(4) وفى تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْتَبَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا قَرَّبْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: 80] يقول البيضاوى: «... و(ما)

(1) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَثَقَفَتِمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِدَ بِهِنَّ مَن خَلَفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَدَّكُرُونَ﴾ [الأنفال: 57].

(2) أنوار التنزيل 1/ 389.

(3) الإرشاد 4/ 31 - 32.

(4) انظر: إعراب الآية فى: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 192، تفسير القرطبي 8/ 37.

مزيدة ويجوز أن تكون مصدرية في موضع النصب عطفاً على مفعول (تعلموا)، ولا بأس بالفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف، أو على اسم (أن)، وخبره (في يوسف) أو (من قبل)، أو الرفع بالابتداء، والخبر (من قبل)، وفيه نظر، لأن (قبل) إذا كان خبراً أو صلة لا يقطع عن الإضافة حتى لا ينقص، وأن تكون موصولة؛ أي ما فرطتموه بمعنى قدمتموه في حقه من الجناية، ومحل ما تقدم»<sup>(1)</sup>.

وفيها يقول أبو السعود: «... و(ما) مزيدة أو مصدرية، ومحل المصدر النصب عطفاً على مفعول (تعلموا)... ولا ضمير في الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف... وقد جوز النصب عطفاً على اسم (أن)، والخبر (في يوسف) أو (من قبل)، على أن الظرف المقطوع عن الإضافة لا يقع خبراً ولا صفة ولا صلة ولا حالاً عند البعض... وقبل: محله الرفع على الابتداء، والخبر (من قبل)، وفيه ما فيه، وقيل: (ما) موصولة أو موصوفة، ومحلها النصب عطفاً على مفعول (تعلموا)؛ أي ما فرطتموه بمعنى ما قدمتموه في حقه من الخيانة، وأما العطف على اسم (أن) والرفع على الابتداء فقد عرفت حاله»<sup>(2)</sup>. فهو يتابع البيضاوي دون خلاف يُذكر<sup>(3)</sup>.

5) وعن تفسير قوله جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: 27] يقول البيضاوي: «... عطف على قوله: (للذين أحسنوا الحسنى)<sup>(4)</sup>، على مذهب من يجوز: في الدار زيد والحجرة عمرو، أو (الذين) مبتدأ، والخبر (جزاء سيئة بمثلها)، على تقدير: وجزاء الذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها؛ أي أن نجازى سيئة بسيئة مثلها لا يُزاد عليها»<sup>(5)</sup>.

(1) الأنوار 1/ 492.

(2) الإرشاد 4/ 300.

(3) انظر: إعراب الآية في: التبيان؛ للعكبري 2/ 742.

(4) وهى من قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس: 26].

(5) الأنوار 1/ 433.

وفي تفسيرها يقول أبو السعود: «أى الشرك والمعاصي، وهو مبتدأ بتقدير المضاف، خبره قوله تعالى: (جزاء سيئةً بمثلها)، أو جزاء الذين كسبوا السيئات أن نجازى سيئةً واحدةً بسيئةً مثلها لا يزداد عليها... أو الموصول معطوف على الموصول الأول، كأنه قيل: وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئةً بمثلها، كقولك: في الدار زيد والحجرة عمرو»<sup>(1)</sup>. فلا زيادة ولا نقصان إلا التقديم والتأخير في الأوجه الإعرابية<sup>(2)</sup>.

### اتباعه البيضاوى فى بعض الآراء الضعيفة :

لقد بلغ إعجاب أبى السعود بالبيضاوى حدًا كبيرًا جعله يتابعه فى بعض الآراء والأوجه الإعرابية التى يُنكرها النحاة - ومن ذلك:

(1) فى تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَتَالِ فِيهِ قُلْ فَتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرًا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 217] يرى البيضاوى جواز أن يكون قوله تعالى: (والمسجد الحرام) معطوفًا على (صدّ) بتقدير مضاف، على تقدير: وصد المسجد الحرام<sup>(3)</sup>.

وفىها يقول أبو السعود: «... وقيل: هو معطوف على (صد) بتقدير مضاف؛ أى صد المسجد الحرام»<sup>(4)</sup>. وقد عرفنا قبل أنه من الأقوال الضعيفة التى لم يقل بها غير البيضاوى، وتابعه فيها أبو السعود وغيره<sup>(5)</sup>.

(2) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6] أجاز البيضاوى فى قراءة الجر فى (أرجلكم) أن تكون مجرورة على الجواز لقوله (برءوسكم) حيث يقول:

(1) الإرشاد 4/ 138 - 139.

(2) انظر: إعراب الآية فى: تفسير القرطبي 8/ 308، التبيان؛ للعكبرى 2/ 672.

(3) انظر: الأنوار 1/ 117.

(4) الإرشاد 1/ 217.

(5) سبق تحقيق إعراب الآية؛ ص 148 من هذا الكتاب.

«... (وأرجلكم إلى الكعبين) نصبه نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب عطفاً على (وجوهكم)، ويؤيده السُّنَّةُ الشَّائِعَةُ، وعمل الصحابة، وقول أكثر الأئمة، والتحديد، إذ المسح لم يجد وجزه الباقيون على الجوار، ونظيره كثير في القرآن والشعر؛ كقوله تعالى: ﴿عَذَابٌ يَوْمِ أَلِيمٍ﴾<sup>(1)</sup>، و﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: 22] بالجرِّ في قراءة حمزة والكسائي، وقولهم: (جُحْرُ ضَبِّ خَرَّبٍ) وللنحاة باب في ذلك»<sup>(2)</sup>.

ويقول أبو السعود: «... وقرئ بالجرِّ على الجواز، ونظيره في القرآن كثير؛ كقوله تعالى: (عذاب يوم أليم)، ونظائره وللنحاة في ذلك باب مفرد»<sup>(3)</sup>.

وجمهور المفسرين ومعربى القرآن وعمامة النحاة يُنكرون القول بالجر على الجوار، وخرجوا قراءة الجر في (أرجلكم) على غيرها؛ فيرى ابن خالويه أن القرآن قد جاء بمسح الأرجل، ثم عادت السُّنَّةُ إلى الغُسل، وأن العرب تسمي الغُسل مسحاً، وأن منه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: 33]، أى يغسل أيديها وأرجلها من الغبار، أما القول بأنها مجرورة على الجوار فغلط، لا يجوز إلا لضرورة شاعر أو مثل جرى على ألسنة العرب؛ كقولهم (هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرَّبٍ) ولا يجوز في القرآن الكريم<sup>(4)</sup>.. ويقول أبو جعفر النحاس: «لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإن وقع في شيء شاذ»<sup>(5)</sup>.. ويقول أبو حيان في تفسير الآية السابقة: «...ومن أوجب الغُسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جداً، ولم يرد في النعت حيث لا يلبس، على خلاف فيه قد تقرر في علم العربية»<sup>(6)</sup>.. وقد نقل القرطبي

(1) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ﴾ [هود: 26].

(2) الأنوار 1/ 257.

(3) الإرشاد 3/ 11.

(4) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها؛ لابن خالويه 1/ 143 - 144.

(5) إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 307.

(6) البحر المحيط 3/ 437.

إنكار النحاة الجر على الجوار وعدم جواز القياس عليه، ونسب هذا القول إلى الأخفش وأبى عبيدة<sup>(1)</sup>.

والقائلون بجواز الخفض على الجوار قلة من النحاة؛ منهم ابن جنى، وأبو البقاء العكبرى، فقد عقد ابن جنى باباً في كتابه (الخصائص) سمّاه (باب في الجوار)؛ ذكر فيه أن الجوار في كلام العرب يأتي على ضربين: تجاور الألفاظ، وتجاور الأحوال... وأن تجاور الألفاظ يأتي متصلاً، ومنفصلاً، ثم ذكر أمثلة لكلا النوعين؛ وفيه يقول: «... وأما الجوار في المنفصل فنحو ما ذهبت الكافة إليه في قولهم: (هذا جُحِرُ ضَبٌّ خَرَبٍ)»<sup>(2)</sup>.

وأما العكبرى فقد تعرّض لإعراب الآية المذكورة على قراءة النصب، ثم على قراءة الجر بوجهين: إما أن (أرجلكم) مجرور بحرف جر محذوف؛ أى افعلوا بأرجلكم غسلاً، أو أنه معطوف على الرءوس في الإعراب... والحكم مختلف؛ فالرءوس ممسوحة، والأرجل مغسولة، وهو ما يسمى بالإعراب على الجوار، وأنه ليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرتة، ثم ذكر شواهد من القرآن والشعر، ثم ختم الكلام في هذا الوجه بقوله: «ويؤيد ما ذكرناه أن الجر في الآية قد أُجيز غيره؛ وهو الرفع، والنصب، والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين على أن حكم الرجلين المسح.. وكذلك الجر يجب أن يكون كالنصب والرفع في الحكم دون الإعراب»<sup>(3)</sup>.

والذى أراه أن الخفض على الجوار حكاية مسموع من العرب شعراً، أو أمثالاً جارية يُحفظ ولا يُقاس عليه في الكلام الفصيح كسائر ما ورد عنهم مما لا يجرى على قواعد علم النحو، أما أن يخرج عليه قراءة سبعية فلا يجوز، وخير منه أن نبحت لها عن التأويل المناسب للمعنى أو للحكم الشرعى الثابت قولاً أو عملاً كما في الآية الكريمة.

(1) انظر: تفسير القرطبي 6/ 96.

(2) الخصائص 3/ 220، وانظر باب في الحوار في المرجع نفسه 3/ 218 - 221.

(3) التبيان في إعراب القرآن 1/ 424، وانظر بقية أوجه إعراب الآية 1/ 422 - 424.

وأحسب أن البيضاوى قد نقل هذا القول عن العكبرى ثم جاء أبو السعود ليتابع فيه البيضاوى كما تابعه في غيره.

ويقتضينا الإنصاف أن نذكر لأبى السعود بعضاً مما زاد فيه على البيضاوى وإن كان قليلاً كما وقع منه في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ إِلَىٰ جَنَّتِهِمْ﴾ [البقرة: 96]<sup>(1)</sup>، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَن عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: 185]<sup>(2)</sup>، وهو ما يُتيح لنا القول: بأن متابعة أبى السعود للبيضاوى لم تكن على إطلاقها، وإنما كان له بعض الاستقلال العقلى عنه.

### أتباعه منهج البيضاوى فى القراءات :

من يتتبع مسلك أبى السعود فى القراءات فى تفسيره، يجد أنه متأثر فيه بما سار عليه البيضاوى فى الأنوار؛ فكلاهما لا يُكثر من ذكر القراءات كثرة الزمخشري وغيره فيها، وكلاهما يروى القراءات السبعية والشاذة، وكلاهما لا يتورع عن منازعة القراء ووصف قراءاتهم بالخطأ أو باللحن أو بالضعف، وكلاهما لا يتجهجهم على القراء بعبارات النقد القاسية التى سار عليها الزمخشري مثلاً - ونعرض هنا بعض النماذج التى تكشف عن نهج أبى السعود فى القراءات ومتابعته للبيضاوى فيه :

(1) فى قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: 100] يقول أبو السعود: «وقرى بسكون الواو، على أن تقدير النظم الكريم: وما يكفر بها إلا الذين فسقوا ونقضوا عهودهم مراراً كثيرة، وقرى (عاهدوا) و(عهدوا)»<sup>(3)</sup>. فقد أورد قراءة (عاهدوا) مع مخالفتها لرسم المصحف، ولكنه أتبع فيها البيضاوى الذى أوردها نقلاً عن الزمخشري<sup>(4)</sup>.

(1) انظر: الأنوار 1/ 76 - 77، الإرشاد 1/ 132 - 133.

(2) انظر: الأنوار 1/ 369، الإرشاد 3/ 299.

(3) الإرشاد 1/ 135.

(4) الأنوار 1/ 78.

(2) وفي قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا غَمَّةٌ فَلَبِلاَ ثُمَّ أَصْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيَتَّسِرُ الْمَصِيدُ﴾ [البقرة: 126] يقول أبو السعود: «وقرى بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة، و(أطره)، بإدغام الضاد في الطاء وهى لغة مردولة، فإن حروف (ضم شفره) يُدغم فيها ما جاورها بلا عكس»<sup>(1)</sup>. وتكاد عبارته أن تكون عبارة البيضاوى الذى يصف القراءة بالضعف دون الرذالة<sup>(2)</sup>.

(3) وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبَكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفُرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284] فإنه يذكر قراءة جزم (يغفر) ثم يصف قراءة إدغام الراء في لام (لمن) بقوله: (وإدغام الراء في اللام لحن)<sup>(3)</sup> وفيها يقول البيضاوى: «وإدغام الراء في اللام لحن، إذ الراء لا تُدغم إلّا في مثلها»<sup>(4)</sup>.

ولعلّ هذا الاتّباع الواضح من أبى السعود للبيضاوى - ومن قبله الزّحشرى - هو ما جعل الدكتور إبراهيم رفيده يقول في كتابه (النحو وكتب التفسير) ما نصه: «وعلى أى حال فإن موقف أبى السعود ومنهجه في القراءات ليس مما يلفت النظر؛ إذ هو فيها غير مستقل»<sup>(5)</sup>. ومع ذلك يقرر الدكتور رفيده: «ولعله - كما قيل - لم يحظ تفسير آخر - بعد الكشف وأنوار التنزيل - بما حظى به تفسير أبى السعود»<sup>(6)</sup>.

(1) الإرشاد 1/ 159.

(2) الأنوار 1/ 86.

(3) الإرشاد 3/ 127.

(4) انظر: أنوار التنزيل 1/ 146.

(5) النحو وكتب التفسير 2/ 992 - 993.

(6) المرجع السابق 2/ 986.

## مآخذ نحوية على تفسير البيضاوى

على الرغم مما قدمه الإمام البيضاوى في تفسيره من جهد نحوى كبير وجمعه فيه حشدًا ضخمًا من الآراء والأقوال والتوجيهات النحوية المدعومة بكثير من التعليقات والاستدلالات الجيدة، فإننا يمكن أن نأخذ عليه - وعلى استحياء - بعض الهنأت القليلة التي وقع فيها؛ وهى:

- 1) أنه أخذ في تفسيره ببعض الأقوال والتوجيهات النحوية الضعيفة أحيانًا؛ ومن ذلك: (أ) ما قاله به عند تفسيره قوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: 165] فهو يقول: «... و(حُجَّة) اسم كان، وخبره (للناس)، أو (على الله)، والآخر حال، ولا يجوز تعلقه بـ (حُجَّة) لأنه مصدر»<sup>(1)</sup>. وهو قول العكبرى عند تفسيره لهذه الآية<sup>(2)</sup>، ولم أجد من النحاة من يمنع تعلق الجار والمجرور بالمصدر.
- (ب) وكذا ما نقله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطُتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: 80] حيث يرفض إعراب (من قبل) خبرًا عن (ما) إن جعلت مصدرية في محل رفع بالابتداء، ويعلل ذلك بقوله: «لأن (قبل) إذا كان خبرًا أو صلة لا يقطع عن الإضافة حتى لا ينقص»<sup>(3)</sup>. وقد نقله عن العكبرى كذلك<sup>(4)</sup>، ولم أجد من قال بهذا سواهما<sup>(5)</sup>.

2) أنه - في بعض الأحيان - يخطئ في النقل عن من يأخذ عنهم، فيؤدى به ذلك إلى غير المراد؛ ومن ذلك:

- 
- (1) أنوار التنزيل 1/ 249.
  - (2) انظر: التبيان؛ للعكبرى 1/ 410.
  - (3) الأنوار 1/ 492.
  - (4) انظر: التبيان؛ للعكبرى 2/ 742.
  - (5) انظر: إعراب الآية الكريمة في: الكشف 2/ 337، البحر المحيط 5/ 336، تفسير القرطبي 247/ 9.

أ) عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرِينَ مِنَ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 62] يقول البيضاوي: «... (فلهم أجرهم) والفاء لتضمن المسند إليه معنى الشرط، وقد منع سيبويه دخولها في خبر (إن) من حيث إنها لا تدخل الشرطية، ورد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَبْتُؤُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج: 10]»<sup>(1)</sup>، على حين يقول سيبويه: «وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء هاهنا، والذي يأتيني بمنزلة (عبد الله)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنها يحسن في (الذي)، لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هنا، كما دخلت في الجزء، إذا قال: إن يأتني فله درهمان... ومثل ذلك: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِتْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 274]، وقال تعالى جده: ﴿قُلْ إِنْ أَلْمُوتَ الَّذِي يَفْرُوتَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: 8]... ومثل ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَبْتُؤُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج: 10]»<sup>(2)</sup>، فسيبويه لم يمنع دخول الفاء في خبر (إن)، وكيف يرد عليه بالآية التي ذكرها هو نفسه للاستشهاد بها على جواز دخول الفاء في خبر (إن)؟.

ب) وكذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَا ءَأَمِينَ أَلْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْعُونَ فَمَلَأَ مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: 2] فإنه ينقل عن العكبري عدم جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف بقوله: «... والمختار أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل»<sup>(3)</sup>. هذا يعني أن (المختار) من الأقوال ألا يعمل اسم الفاعل إذا وصف... بينما عبارة العكبري: «... لأن اسم الفاعل إذا وُصف لا يعمل في الاختيار»<sup>(4)</sup>. وهو يعني شيئاً آخر، فإنه لا يُجيز إعمال اسم الفاعل الموصوف (في الاختيار)؛

(1) أنوار التنزيل 66 / 1.

(2) سيبويه 102 / 3 - 103.

(3) أنوار التنزيل 254 / 1.

(4) التبيان؛ للعكبري 416 / 1.

أى فى السعة، بينما يُجيز إعماله فى ضرورة الشعر<sup>(1)</sup>. فاختلاف العبارة أدى إلى اختلاف الحكم فى كل منهما.

(3) أنه قد ينفرد ببعض الآراء التى لا يساندها نظير سماعى، ولا يعصدها قاعدة قياسية، أو أن يأخذ بما يُنكره عامة النحاة من الأقوال النحوية؛ فمن الأول:

(أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَفِيهِ قُلٌّ فَأَنَّ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 217] فقد أجاز البيضاوى فى (والمسجد الحرام) بالجرّ أن يكون على تقدير مضاف محذوف؛ أى وصد المسجد الحرام<sup>(2)</sup>. وهو قول لم يقل به قبله أحد من النحاة<sup>(3)</sup>.

(ب) وكذا عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَأَيُّؤِفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: 111] حيث يرى البيضاوى أن اللام الأولى موطئة للقسم، والثانية للتأكيد، أو بالعكس<sup>(4)</sup>. وعامة النحاة على أن اللام الأولى هى الداخلة على خبر (إن) للتأكيد، أما الثانية فهى الداخلة على جواب القسم<sup>(5)</sup>. والقول بإمكان عكسها لم يقل به غيره<sup>(6)</sup>.

ومن الثانى: ما ذكره فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ﴾ [المائدة: 6] حيث يرى البيضاوى أن خفض (وأرجلكم) فى قراءة الجر إنما هو على الجوار<sup>(7)</sup>،

(1) انظر إعراب الآية فى: إعراب القرآن؛ للنحاس 4/2، تفسير القرطبي 47/6، وانظر: شرح الأشموني 294/2 - 295.

(2) انظر: أنوار التنزيل 117/1.

(3) انظر: مناقشة إعراب هذه الآية؛ ص 148-150 من هذا الكتاب.

(4) انظر: أنوار التنزيل 471/1 - 472.

(5) انظر: معانى القرآن؛ للفراء 29/2 - 30، إعراب القرآن؛ للنحاس 2/304 - 306، إعراب القراءات السبع وعللها؛ لابن خالويه 1/294 - 296، التبيان؛ للعكبري 2/716، تفسير القرطبي 108/9 - 110.

(6) انظر: مناقشة المسألة؛ ص 148-150 من هذا الكتاب.

(7) انظر: أنوار التنزيل 1/257.

وهو قول انفراد به قلة من النحاة<sup>(1)</sup>. بينما يرفضه جمهورهم رفضاً قاطعاً<sup>(2)</sup>.

4 أن البيضاوى مع كثرة نقوله عن الزمخشري وغيره من المتأخرين كالعكبرى، فإنه لم يصرّح ولو مرة واحدة باسمهما، صحيح أنه أشار في مقدمة تفسيره إلى أن ما فيه قد استنبطه هو ومن قبله من أفاضل المتأخرين، وأمائل المحققين<sup>(3)</sup>. وأنه صرح بأسماء بعض من أخذ عنهم من المتقدمين وبعض المتأخرين<sup>(4)</sup>. ولكن واجب الأمانة العلمية كان يقتضيه - كما نرى - أن يصرّح باسم كل من نقل عنه، وأن يُشير إلى مصادر نقله، فإن ذلك يمنح كتابه فضل توثيق لما أورده فيه من آراءه، كما أنه يُحيط قارئه علماً بمواضع نقوله، ويمنحه الإحساس بالثقة فيما يرد فيه، والقدرة على التمييز بين ما نقله البيضاوى، وما استنبطه هو بنفسه.

وبعد؛ فهذا كل ما وجدته فيه من المآخذ النحوية، وهى لا تعدو أن تكون هنأت هينة، لا تحط من شأن هذا التفسير، ولا تقلل من تقديرنا لما بذله فيه الإمام البيضاوى من جهدٍ نحوى مشكور، وجزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء.

(1) انظر: الخصائص؛ لابن جنى 3/ 220، التبيان؛ للعكبرى 1/ 424.

(2) انظر: مناقشة المسألة؛ ص 196-199 من هذا الكتاب.

(3) انظر: مقدمة تفسير البيضاوى 1/ 3.

(4) انظر: المصادر النحوية في تفسير البيضاوى؛ ص 27 من هذا الكتاب.

obeyikandi.com